



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

لجنة المالية

الدورة السابعة والتسعون بعد المائة

روما، 6 – 7 فبراير/شباط 2020

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة:
تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة

يرجى توجيه أي أسئلة تقنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى:

السيد G. Manni
نائب مدير
تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة
برنامج الأغذية العالمي
هاتف: +3906 6513 2155

السيد أمير عبد الله
نائب المدير التنفيذي
برنامج الأغذية العالمي
هاتف: +3906 6513 2401

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجاماً مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة

www.fao.org

موجز تنفيذي

- ◀ تُعرض وثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة: تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة" على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.
- ◀ ويُدْرَج الموجز التنفيذي لوثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة: تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة" ضمن الوثيقة الرئيسية المقدمة إلى لجنة المالية لاستعراضها.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- ◀ يرجى من لجنة المالية أن تستعرض الوثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة: تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة" وأن تقرها ليوافق المجلس التنفيذي عليها.

مشروع المشورة

- ◀ وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، تشير لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على مشروع القرار على النحو الوارد في الوثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة: تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة".



World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى

روما، 24-25 فبراير/شباط 2020

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2020/4-A/1
مسائل السياسات
للموافقة

التوزيع: عام
التاريخ: 22 يناير/كانون الثاني 2020
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة: تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة

موجز تنفيذي

يشكل إطار خارطة الطريق المتكاملة الذي يتألف من الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)،⁽¹⁾ وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية،⁽²⁾ واستعراض الإطار المالي،⁽³⁾ وإطار النتائج المؤسسية (2017-2021)،⁽⁴⁾ منصة شاملة صمّمت لدعم الاستجابات المناسبة والمستدامة، ولتعزيز فعالية عمليات البرنامج وكفاءتها في وقت يشهد احتياجات إنسانية غير مسبوقة.

واعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2020، ستعمل جميع المكاتب القطرية للبرنامج البالغ عددها 82 مكتباً وفقاً لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة معتمدة من المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، ينفذ البرنامج خطتين استراتيجيتين قطريتين مؤقتتين متعددتي البلدان لمنطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي، وافق عليهما المجلس في عام 2019، وعمليات طوارئ محدودة متعددة البلدان لبلدان أمريكا اللاتينية التي تأثرت بالحالة في فنزويلا، وعمليات طوارئ محدودة لجزر القمر.⁽⁵⁾

وتطلب تعميم إطار خارطة الطريق المتكاملة تغييراً تنظيمياً واسعاً منذ عام 2016 من أجل تدريب الموظفين وتجهيزهم، وإجراء تغييرات في اللائحة العامة والنظام المالي فيما يتعلق بسياسات الاسترداد الكامل للتكاليف والمصطلحات، وإعادة تشكيل نظم تكنولوجيا البرنامج والتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء المانحين.

ولم يتم الانتهاء حتى الآن من المكونات الحاسمة لإطار الحوكمة في خارطة الطريق المتكاملة. وتهدف الإدارة إلى وضع نموذج للحوكمة قائم على المخاطر، وفعال من حيث التكلفة، ويعبر عن الإطار الشامل لخارطة الطريق المتكاملة، وبالتالي يعزز موافقة المجلس ورقابته الاستراتيجية للوظائف من خلال الحد من التفتت، مع الاحتفاظ بقدرة البرنامج على الاستجابة بسرعة لحالات

(1) WFP/EB.2/2016/4-A/1/Rev.2

(2) WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1

(3) WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1

(4) WFP/EB.2/2016/4-B/1/Rev.1

(5) الموافقة على عمليات الطوارئ المحدودة تكون من المدير التنفيذي ومن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عند الاقتضاء.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد Manni G.

نائب مدير تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة

هاتف: 066513-2155

السيد أمير عبدالله

نائب المدير التنفيذي

هاتف: 066513-2401

الطوارئ. بيد أن من الضروري إرساء توازن صحيح بين دور الرقابة والحوكمة الذي يضطلع به المجلس من جهة وبساطة وكفاءة المكاتب القطرية من جهة أخرى.

وبالنظر إلى أن الخبرة المكتسبة أثناء المرحلة التجريبية كانت محدودة، فقد وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2017 على تفويضات مؤقتة للسلطة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020،⁽⁶⁾ والتزمت الأمانة باستعراض تطبيق تفويضات السلطة المؤقتة لضمان الحفاظ على دور المجلس الأساسي فيما يتعلق بالموافقة والرقابة. وغطى الاستعراض فترة عامي 2018 و2019، وترد نتائجه في الملحق الثاني.

وتوفر النتائج الأدلة على أن تنفيذ إطار خارطة الطريق المتكاملة أسفر عن زيادة كبيرة ولموسة في دور المجلس في الموافقة على البرامج، وتبسيط مزيد من الضوء على عمليات البرنامج، وتحقيق مكاسب في الكفاءة. وازدادت بصفة خاصة نسبة متوسط القيمة السنوية للبرامج التي وافق عليها المجلس من 53 في المائة، أو 4.4 مليار دولار أمريكي سنويا في إطار النظام القائم على المشروعات بين عامي 2011 و2016 إلى 96 في المائة أو 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، و64 في المائة أو 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019 في إطار خارطة الطريق المتكاملة. وتشير التوقعات حتى عام 2024 إلى استمرار ازدياد دور المجلس في الموافقة. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الإطار الشامل لخارطة الطريق المتكاملة الذي زاد من وضوح جميع عمليات البرنامج في جميع السياقات، بما في ذلك الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالاستجابة للأزمات الممتدة والتي يمكن التنبؤ بها والمتكررة، والأنشطة المتصلة بتقديم الخدمات.

وتلتزم الأمانة في هذه الوثيقة موافقة المجلس على تفويضات السلطة المقترحة من المجلس إلى المدير التنفيذي والتعديلات المقترحة على اللائحة العامة للبرنامج من أجل تيسير تنفيذ مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان. ويعرض الملحق الثالث مشروع صياغة تفويضات السلطة المقترحة التي تشمل السلطة المفوضة بصورة مشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات الطوارئ المحدودة والحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات، بما فيها التنقيحات. ويتضمن الملحق الرابع التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة العامة للبرنامج المنطبقة على مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان. وفي حال الموافقة فستُعدل اللائحة العامة وتُدوّن مع نفاذ ذلك اعتبارا من 1 مارس/آذار عام 2020.

وبالإضافة إلى هذا، ستعدل الإدارة عملية الاستعراض التي تجريها الدول الأعضاء لمدة خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات بغية تعزيز الوضوح والرقابة بالنسبة للمجلس، وستواصل تحسين فائدة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية. وتمشيا مع العملية المحددة في وثيقة التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة⁽⁷⁾ التي عُرضت على الدورة العادية الثانية لعام 2019، ستبدأ الإدارة في عام 2020 استخدام عملية تشاورية مبسطة في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة المقدمة إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2020.

وحرصا على الوضوح طوال مدة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ستنفذ الإدارة في مطلع عام 2020 نظام إخطارات لإبلاغ الدول الأعضاء بجميع تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة بعد الموافقة عليها. ومن شأن ذلك أن يضمن إطلاع الدول الأعضاء على جميع التغييرات ومعالجة أي شواغل في الوقت المناسب.

وتعكس تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة التعقيبات التي قدمتها الدول الأعضاء أثناء سلسلة من المشاورات غير الرسمية في عام 2019⁽⁸⁾ وفي الدورة العادية الثانية لعام 2019. وتسترشد الاقتراحات أيضا بخبرة البرنامج في تنفيذ تفويضات السلطة المؤقتة، واستعراض تلك التجربة المشار إليها أعلاه؛ والخبرة المكتسبة من تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان لمنطقة المحيط الهادئ منذ 1 يوليو/تموز 2019؛ والدروس المستفادة من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشُعب المقر؛ والتوصيات الصادرة عن آليات الرقابة في البرنامج والتي تشمل المراجعة الداخلية والخارجية والتقييمات، والمشورة المقدمة من لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

(6) WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

(7) تبين الفقرات من 26 إلى 37 من الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1 خلفية العملية التشاورية المبسطة وأساسها المنطقي لمشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

(8) عُقدت المشاورات غير الرسمية في 10 يوليو/تموز، و4 سبتمبر/أيلول، و4 أكتوبر/تشرين الأول، و18 ديسمبر/كانون الأول عام 2019.

وفي حال تنفيذ تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى المقترحة فإنها لن تؤثر على زيادة دور المجلس في الموافقة على البرامج، وستضمن فعالية البرنامج وكفاءته في استجاباته التشغيلية، ومرورته في المواعيد مع متطلبات أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وتخفيف العبء الإداري الواقع على المكاتب القطرية.

مشروع القرار*

بعد النظر في التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة الوارد في الوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1، وبالإشارة إلى سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية (WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1)، واستعراض الإطار المالي (WFP/EB.2/2016/5-B/1/Rev.1)، ومختلف التحديثات عن خارطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.A/2017/5-A/1، WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1، وWFP/EB.A/2018/5-D/1، وWFP/EB.2/2018/5-A/1، وWFP/EB.2/2019/4-D/1)، فإن المجلس:

- (1) يشير إلى الفقرة السادسة من قراره 2017/EB.2/2، الذي وافق فيه، بموجب المادة السادسة-2 (ج) من النظام الأساسي للبرنامج، على تفويضات سلطة مؤقتة للمدير التنفيذي اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020، وقرّر تقديم تفويضات السلطة للموافقة عليها، بعد استعراض تفويضات السلطة المؤقتة، في دورته العادية الأولى لعام 2020؛
- (2) يلاحظ إجراء استعراض لتفويضات السلطة المؤقتة وتقديمه للنظر فيه خلال الدورة العادية الثانية لعام 2019 من خلال تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1؛
- (3) يوافق على الاقتراحات الواردة في الفقرات 36-51 من الوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1، بشأن تفويضات السلطة إلى المدير التنفيذي واستخدام إجراء الموافقة عن طريق المراسلة عند الاقتضاء، فيما يتصل بتنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تتطلب موافقة المجلس التنفيذي، ويوافق بناء على ذلك على تفويضات السلطة المبيّنة في الملحق الثالث للوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1، التي ستغدو نافذة في 1 مارس/أذار عام 2020، ويقرر أنه قد يجري المزيد من التنقيح على تفويضات السلطة المذكورة بعد استعراضها في دورته العادية الأولى لعام 2025؛
- (4) يشير إلى مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان على النحو المبيّن في التحديثين السابقين عن خارطة الطريق المتكاملة (WFP/EB.2/2018/5-A/1، وWFP/EB.2/2019/4-D/1)؛
- (5) يوافق على مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان المبيّن في الفقرات 73-77 من الوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1، ويوافق كذلك على تعديلات اللائحة العامة ذات الصلة الواردة في الملحق الرابع من الوثيقة WFP/EB.1/2020/4-A/1.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

لمحة عامة عن إطار خارطة الطريق المتكاملة

- 1- بدأ نفاذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) في 1 يناير/كانون الثاني 2017، وهي تحدّد مسار البرنامج خلال السنوات الخمس الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتوضح هذه الخطة أنشطة البرنامج لدعم البلدان التي تعمل من أجل القضاء على الجوع بين الناس الأشد فقرا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي.
- 2- ويوجه إطار الخطط الاستراتيجية القطرية تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، أي حوافز الأنشطة الإنسانية والإنمائية للبرنامج داخل البلدان. وتتواءم الخطط الاستراتيجية القطرية مع الأولويات الوطنية لخدمة الناس بصورة أكثر فعالية وكفاءة، ودعم الحكومات والشركاء الآخرين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوفر الملحق الأول وصفا عاما لمكونات إطار الخطط الاستراتيجية القطرية.⁽¹⁾
- 3- وتكفل ميزانية الحافظة القطرية المصاحبة لكل خطة من الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وكل عملية طوارئ محدودة، وكل خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، تجميع كل العمليات والموارد ضمن هيكل واحد، باستثناء الاتفاقات على مستوى الخدمة، واتفاقات الطرف الثالث التي تعتبر عناصر عارضة وأنشط عابرة بالنسبة لبرنامج عمل البرنامج. ويكشف الهيكل صلاحية عمل البرنامج وأثره من خلال ربط الاستراتيجية، والتخطيط، والميزنة، والتنفيذ، والموارد على نحو شفاف بالنتائج المحققة. كما يقدم أربع فئات من التكاليف العالية المستوى، وببسط تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف. ويتم الموافقة على كل ميزانية من ميزانيات الحوافز القطرية، والمقسمة إلى فئات التكاليف الأربعة العالية المستوى، من حيث إجمالي الميزانية لكل حصيلة استراتيجية خاصة بالبرنامج. ونتيجة للدراس المستفاد من عامي 2017 و2018، تم تبسيط هيكل ميزانية الحوافز القطرية، والعمليات الداخلية⁽²⁾ ذات الصلة للتخفيف من عبء المعاملات وتعقيد إدارة الأموال في المكاتب القطرية، مع الحفاظ على الشفافية المعززة التي تشكل حجر الزاوية لإطار خارطة الطريق المتكاملة. وتماشيا مع التوصية 6 المنبثقة عن المراجعة الخارجية لميزانيات الحوافز القطرية،⁽³⁾ تواصل الإدارة تقييم الخيارات من أجل تخفيف العبء الإداري الواقع على المكاتب القطرية، والناسي عن حجم المعاملات، دون الإخلال بالشفافية.
- 4- ويعمل إطار النتائج المؤسسية (2017-2021)، الذي بدأ نفاذه في 1 يناير/كانون الثاني 2017، على تمكين البرنامج من قياس النتائج، والوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، إلى جانب الأهداف والحصائل الاستراتيجية، والنتائج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021). وهو يشكل الأساس للأطر المنطقية للخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، وعمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية. وقد انتقلت جميع المكاتب القطرية الآن إلى إطار النتائج المؤسسية. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة بالتقييمات المقدمة، وافق المجلس على صيغة منقحة لإطار النتائج المؤسسية في دورته العادية الثانية لعام 2018. ويعكس إطار النتائج المؤسسية المنقح الاتفاقات العالمية، ويتضمن مؤشرات إضافية لقياس المساهمات في جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ويقدم مؤشرات أداء رئيسية عالية المستوى تسهل إدارة الأداء المؤسسي، وتعزز إطار النتائج الواحد.

التزامات البرنامج بالقيم الأساسية للحكومة الرشيدة

- 5- يقدم القسم التالي لمحة عامة عن ترتيبات الحوكمة المرغوبة والتزام البرنامج بالقيم الأساسية للحكومة الرشيدة.

(1) انظر الفقرات 25-43 في وثيقة "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/Rev.1) والتحديات الأخرى عن خارطة الطريق المتكاملة بما في ذلك الوثيقتان WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1 و WFP/EB.2/2018/5-A/1 اللتان تصفان الخطط المختلفة على نحو أكمل.

(2) تشمل تدابير التبسيط ترشيد أو توحيد عناصر معينة من تخطيط التكاليف، مع مراعاة أثر ذلك على التكلفة العالية المستوى، وصحة البيانات المتاحة عن تفاصيل التخطيط والإنفاق، وقيمة عناصر تخطيط التكاليف مقارنة بما تتطلبه من معاملات؛ وأتمتة إصدار تفاصيل الميزانية للسنوات اللاحقة لميزانية الحوافز القطرية؛ وإجراء تحسينات داخلية لعمليات إدارة التكاليف؛ وتحسين تكامل عمليات تخطيط الميزانية.

(3) WFP/EB.A.2019/6-E/1.

- 6- وتهدف الإدارة إلى وضع نموذج حوكمة قائم على المخاطر وفعال من حيث التكلفة لإطار خارطة الطريق المتكاملة الذي يعزز وظائف موافقة المجلس والرقابة الاستراتيجية عن طريق الحد من التفتت، مع احتفاظ البرنامج بقدرته على الاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ.
- 7- ومن خلال إطار خارطة الطريق المتكاملة ونموذج الحوكمة الذي يقوم عليه، يلتزم البرنامج بالقيم الأساسية للحوكمة الرشيدة، والتي تشمل الشفافية، والمساءلة، والإدارة المالية القوية، والرقابة الداخلية الرصينة. وترد الأدلة على الالتزام السابق بهذه القيم من مصادر خارجية مثل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف (MOPAN). ففي تقييمها الأخير لأداء البرنامج،⁽⁴⁾ تصف هذه الشبكة نظم الرقابة وإدارة المخاطر في البرنامج بالقوة وتؤكد أن لدى البرنامج وظائف مراجعة داخلية وخارجية متينة وضوابط خارجية واسعة. كما جاء تصنيف وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة للبرنامج عالياً، حيث منحه أعلى تصنيف من حيث النضج وهو المستوى 5 من حيث متابعته لتقارير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها.⁽⁵⁾
- 8- وتؤكد تقارير المراجعة الداخلية والخارجية هذه النتائج. فقد قدم المراجع الخارجي رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن الحسابات السنوية المراجعة لعامي 2018 و2017.⁽⁶⁾ ويشير تقرير المراجع الخارجي أيضاً إلى أنه فيما يتعلق بالمسائل المحددة خلال الزيارات إلى 10 مكاتب قطرية ومكاتب إقليمية في عام 2017، لم يتبين أن أي منها كان له أثر خطير أو أنه يشكل قصوراً جسيماً في الرقابة الداخلية. ويؤكد تقرير منفصل للمراجع الخارجي بشأن ميزانيات الحوافز القطرية⁽⁷⁾ أن مخصصات المحاسبة تحت السيطرة عموماً وأن عمليات التحقق الأخيرة من المعاملات لم تكشف عن أي أخطاء كبيرة في قيود السجلات. وتشير الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017 إلى أن رأي الضمان الصادر عن المفتش العام لتلك السنة أكد أن عمليات المراجعة الداخلية لم تكشف عن أي نقاط ضعف كبيرة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر في البرنامج والتي يمكن أن تؤثر تأثيراً خطيراً على تحقيق أهداف البرنامج. ويؤيد آخر تقرير للجنة مراجعة الحسابات هذه النتائج.⁽⁸⁾ وذكرت اللجنة في تقريرها السنوي لعام 2018⁽⁹⁾ أن البرنامج أعطى الاهتمام المناسب لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية لتلك السنة.
- 9- ورحبت الإدارة بالمراجعة الخارجية لميزانيات الحافزة القطرية، والتي تناولت مدى قيام ميزانيات الحافزة القطرية بتقديم تأكيدات معقولة عن التزام تفويضات المجلس التنفيذي بشروط الجهات المانحة، وما إذا كانت التعاريف الخاصة بفئات التكاليف⁽¹⁰⁾ التي أدخلها الإطار المالي المنقح واضحة بما يكفي لتجنب الازدواجية، ووصف النفقات على نحو فعال.⁽¹¹⁾ وخلصت المراجعة إلى أن ميزانيات الحافزة القطرية قد حسّنت الشفافية والمساءلة، وأن فئات التكاليف الجديدة تيسّر فهم نفقات البرنامج بشكل أفضل. كما حدّدت المراجعة الخارجية الصعوبات المتعلقة بوثائق التخطيط التشغيلي للخطط
-
- (4) MOPAN. 2019. MOPAN 2017–18 Assessments: Organisational Performance Brief: World Food Programme <http://www.mopanonline.org/assessments/wfp2017-18/WFP%20Brief.pdf>
- (5) WFP/EB.1/2018/8.B
- (6) WFP/EB.A/2018/6-A/1
- (7) WFP/EB.A/2019/6-E/1
- (8) تقدم هذه الهيئة الاستشارية مشورة خبراء مستقلة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي عند اضطلاعهما بمسؤولياتهما المتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك ضمان فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ووظائف المراجعة والرقابة وعمليات الحوكمة في البرنامج.
- (9) WFP/EB.A/2018/6-E/1
- (10) فئات التكاليف الأربع هي: التحويلات، والتنفيذ، وتكاليف الدعم المباشرة، وتكاليف الدعم غير المباشرة.
- (11) WFP/EB.A.2019/6-E/1. تم عرض المراجعة الخارجية لميزانيات الحوافز القطرية، واستجابة الإدارة المصاحبة لها على المجلس للنظر فيهما في دورته السنوية لعام 2019. وقد أجريت المراجعة الخارجية على مرحلتين بين سبتمبر/أيلول 2018 وفبراير/شباط 2019، مع إفاد بعثات ميدانية إلى المكاتب الإقليمية في نيروبي وبنما، والمكاتب القطرية للبرنامج في بنغلاديش، وغواتيمالا، وهايتي، والأردن، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة. وكانت الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية للحسابات هي تحديد ما يلي: ما إذا كانت ميزانيات الحوافز القطرية تقدم تأكيدات معقولة عن الالتزام بشروط الجهات المانحة، والالتزام بالمجلس التنفيذي بالتفويضات المخولة له؛ وما إذا كانت فئات التكاليف الأربع التي أدخلها الإطار المالي المنقح واضحة بما يكفي لتفادي الازدواج، ووصف النفقات على نحو فعال؛ وما إذا كانت الميزانيات المخصصة للشركاء المتعاونين تتفق مع هيكل الميزانية الجديد؛ وما هو أثر تنفيذ الإطار المالي المنقح على إدارة الميزانية، وأعباء عمل المكاتب القطرية.

الاستراتيجية القطرية، وميزانيات حوافظها القطرية فيما يتعلق بالمستوى المناسب للتفاصيل التي تعرض على المجلس للموافقة عليها. ويصف التقرير أيضا كيف تواجه إدارة البرنامج الطلبات المتضاربة التي يقدمها أعضاء المجلس عند الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية وميزانيات الحوافظ القطرية.

10- وتشكل الشفافية حجر الزاوية لإطار خارطة الطريق المتكاملة، وجانباً رئيسياً من جوانب نهج حوكمة البرنامج. ولدى البرنامج آليات قوية للإبلاغ والمساءلة تتضمن خطة الإدارة السنوية، وتقرير الأداء السنوي، والتقارير القطرية السنوية. وفي عام 2018، أطلقت الإدارة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية التي توفر معلومات تشغيلية وخاصة بالميزانية مستمدة من خطط إدارة العمليات القطرية - بما في ذلك تفاصيل على مستوى الأنشطة - بالنسبة لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي تمت الموافقة عليها. كما تحتوي البوابة على معلومات الشؤون المالية والأداء المطلوبة لرصد التقدم المحرز في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وفي وثيقة المعلومات الأساسية المقدمة إلى المشاورة غير الرسمية المنعقدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2010، وفّرت الأمانة لمحة عامة عن المعلومات التي يمكن الاطلاع عليها في البوابة وتيرة تحديث البيانات.⁽¹²⁾

11- ولضمان احتفاظ المجلس بالوضوح والرقابة، ستنفذ الإدارة في مطلع عام 2020 نظام إخطارات بالبريد الإلكتروني يُنبئ الدول الأعضاء إلى كل تنقيحات الميزانيات، بغض النظر عن حجم التغيير الناجم في القيمة. وفي ظل هذا النظام سترسل رسالة إلكترونية في ختام كل يوم عمل شهد الموافقة على تنقيح وستتضمن قائمة موحدة بكل التنقيحات على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بغض النظر عن القيمة، على شكل جدول موجز مع وصلات للإحالة إلى وثائق التنقيحات المعنية. وسيشمل الجدول تنقيحات الزيادة، وتنقيحات الخفض، وإقرار أو تنقيح الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة كلياً من جانب البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس. وفي الحالة الأخيرة، ستتيح الإدارة للدول الأعضاء فرصة إبداء تعليقاتها. وتماشياً مع الممارسة الحالية، سيجري تحديث بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية كي تعكس كل تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي يعتمدها المجلس عند الموافقة على التنقيحات. وستكفل آلية التواصل هذه اطلاع الدول الأعضاء على جميع التغييرات وإمكانية معالجة أي شواغل في الوقت المناسب. وبموجب الفقرة 2(ب) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية يجوز للدول الأعضاء طلب عرض أي تنقيح على دورة المجلس التي تلي الإخطار بهذا التنقيح.⁽¹³⁾

12- ويتم أيضاً إبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام في تقارير تقدم إليه مرتين سنوياً بجميع تنقيحات الميزانية التي يوافق عليها المدير التنفيذي بموجب السلطة المفوضة إليه من المجلس التنفيذي، بما في ذلك التنقيحات والزيادات التي يوافق عليها المدير التنفيذي بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

13- وتماشياً مع توصيات مراجع الحسابات الخارجي المنبثقة عن المراجعة الخارجية لميزانيات الحوافظ القطرية،⁽¹⁴⁾ ستواصل الإدارة العمل مع المجلس لتحديد المستوى المناسب من المعلومات اللازمة للحوكمة الاستراتيجية، وتحديد المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها من خلال منصات أخرى، بما في ذلك الموقع الشبكي للمجلس، وبوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، والموقع الشبكي للبرنامج، للتأكد من أن لديه المرونة التشغيلية التي يحتاج إليها لكي يتسم بالفعالية والكفاءة.

ترتيبات الحوكمة المتبقية

14- أشارت سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية واستعراض الإطار المالي إلى الحاجة إلى إدخال تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي لدعم تنفيذ الإطار البرامجي والمالي الجديد في المجالات التالية:

(12) تقوم الأمانة باستطلاع إمكانية إدراج بيانات عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس ضمن بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.

(13) تنص الفقرة 2(ب) من المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي على ما يلي: "يعد المدير التنفيذي جدول أعمال مؤقتاً، مع مراعاة خطة العمل السنوية. ويشمل جدول الأعمال المؤقت جميع البنود التي تنص عليها اللائحة الداخلية أو التي يقترحها ... أي عضو من أعضاء المجلس".

(14) WFP/EB.A/2019/6-E/1

- ◀ سلطة المدير التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على البرامج وتنقيحات الميزانية، وكذلك السلطة المشتركة المفوضة إلى المدير التنفيذي مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالنسبة لعمليات الطوارئ المحدودة، والحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات، بما في ذلك التنقيحات التي تتجاوز عتبة معينة في الميزانية؛
- ◀ مواعمة المصطلحات والتعاريف لضمان الاتساق مع هيكل الخطط الاستراتيجية القطرية؛
- ◀ تطبيق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف وإدخال فئات تكاليف جديدة.
- 15- واعتمدت الترتيبات المؤقتة للحكومة في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2017 لإتاحة تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة في مختلف أرجاء البرنامج. وشملت الترتيبات مبادئ لتوجيه تطبيق الاسترداد الكامل للتكاليف، والاستثناءات من أحكام المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة، والمادتين 1-1 و4-5 من النظام المالي، فيما يتعلق بفئات التكاليف والاسترداد الكامل للتكاليف وتفويضات السلطة المؤقتة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020.⁽¹⁵⁾ والتزمت الأمانة باستعراض تطبيق الترتيبات المؤقتة للسلطة لضمان الحفاظ على الدور الأساسي للمجلس في الموافقة والرقابة قبل عرض تفويضات السلطة للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى للمجلس عام 2020.
- 16- وفي الدورة العادية الثانية لعام 2018، وافق المجلس على إدخال تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي تتعلق بالمصطلحات والتعاريف وسياسات الاسترداد الكامل للتكاليف.⁽¹⁶⁾ ودخلت هذه التعديلات حيز النفاذ اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2019.
- 17- وتماشياً مع العملية الموصوفة في التحديث عن خارطة الطريق المتكاملة⁽¹⁷⁾ والتي عرضت على الدورة العادية الثانية لعام 2019 وعلى المشاورة غير الرسمية المنعقدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019، ستبدأ الإدارة في عام 2020 استخدام عملية تشاورية مبسطة مع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة المقدمة إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2020.
- 18- وتشمل المكونات الحاسمة لإطار خارطة الطريق المتكاملة التي لم تنجز بعد تفويضات السلطة وترتيبات الحكومة المتعلقة بالعملية التي تقوم فيها الدول الأعضاء لمدة خمسة أيام باستعراض التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات، والتعديلات المعيارية على اللائحة العامة للبرنامج لتيسير تنفيذ مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.
- 19- وتتناول الفقرات 21-24 دور المجلس التنفيذي في الموافقة على برامج البرنامج، وأنشطته، وميزانيته، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة 2(ج) من النظام الأساسي، وتحدد آليات الإبلاغ المختلفة التي يستخدمها البرنامج لضمان الشفافية، والمساءلة، والإدارة المالية القوية، والرقابة الداخلية المتينة، بما فيها العملية التشاورية المبسطة ونظام الإخطارات بالبريد الإلكتروني.
- 20- وتعرض الأقسام التالية تفويضات السلطة وترتيبات الحكومة الأخرى المقترحة الرامية إلى تحقيق التوازن بين دور الرقابة الاستراتيجية للمجلس وإتاحة البساطة والكفاءة للمكاتب القطرية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية بمعلومات إضافية لتحسين جودها بالنسبة للمستخدمين، تماشياً مع التوصيتين 7 و8 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن ميزانيات الحوافز القطرية.⁽¹⁸⁾ ونوقشت الاقتراحات في المشاورات غير الرسمية في 4 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول و18 ديسمبر/كانون الأول عام 2019 وفي الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2019، وهي تعكس التعقيبات التي وردت من الدول الأعضاء.

⁽¹⁵⁾ WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

⁽¹⁶⁾ WFP/EB.2/2018/5-A/1.

⁽¹⁷⁾ تبين الفقرات 26-37 من الوثيقة WFP/EB.2/2019/4-D/1 خلفية العملية التشاورية المبسطة وأساسها المنطقي لمشاريع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

⁽¹⁸⁾ WFP/EB.A.2019/6-E/1.

دور المجلس الأساسي في الموافقة والرقابة

21- تحدد المادة السادسة من النظام الأساسي للبرنامج صلاحيات ووظائف المجلس. وتحدد المادة السادسة-2 من النظام الأساسي سلطته للموافقة على جميع برامج وأنشطة البرنامج، والميزانيات المتعلقة بها. ولا تزال هذه المادة بدون تغيير.

المادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي: "يتولى المجلس دراسة البرامج والمشروعات والأنشطة التي يعرضها عليه المدير التنفيذي، وتعديلها عند الاقتضاء، وإجازتها. ويجوز للمجلس تخويل سلطة الإجازة هذه للمدير التنفيذي وفقا لما يراه المجلس ضروريا. ويبحث المجلس ميزانيات البرامج والمشروعات والأنشطة، ويعدها عند الاقتضاء، ويجيزها، كما يستعرض إدارة وتنفيذ البرامج والمشروعات وأنشطة البرنامج المجازة".

22- والجدير بالملاحظة أن المجلس يمارس لأول مرة في إطار خارطة الطريق المتكاملة سلطته للموافقة على بدء برامج وأنشطة البرنامج في جميع السياقات، بما في ذلك ما يتعلق بالحصائل الاستراتيجية ذات الصلة بأنشطة الاستجابة للأزمات الممتدة، والمتوقعة، والمتكررة، وأنشطة تقديم الخدمات.⁽¹⁹⁾ ويوافق المجلس أيضا على أي تغيير غير طارئ في التركيز الاستراتيجي العام للبرنامج في بلد ما يتضمن إضافة أو حذف حصيلة واحدة أو أكثر من الحصائل الاستراتيجية غير الطارئة في خطة استراتيجية قطرية. وفي إطار النظام السابق المجزأ القائم على المشروعات، لم يوافق المجلس على عمليات الطوارئ، أو العمليات الخاصة، أو الصناديق الاستثنائية على المستوى القطري، أو التنقيحات المتعلقة بالعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي تضمنت أقل من 20 مليون دولار أمريكي بالنسبة لقيمة الأغذية، أو البرامج القطرية، أو التنقيحات ذات الصلة التي تنطوي على أقل من 3 ملايين دولار أمريكي من قيمة الأغذية.

23- وفي سياق تحديد تفويضات السلطة يوصى باحتفاظ المجلس بسلطة الموافقة على ما يلي:

- الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بخلاف الخطة الممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي؛
- إضافة أو حذف حصيلة استراتيجية تماما من خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، باستثناء حصيلة استراتيجية متعلقة فقط بعملية طوارئ،⁽²⁰⁾ أو أنشطة تقديم الخدمات، أو مموله بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، وفي هذه الحالة، تدخل الإضافة أو الحذف ضمن السلطة المفوضة للمدير التنفيذي في تلك المجالات.
- تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة غير المرتبطة بالاستجابة للأزمات والتي تؤدي إلى زيادة الميزانية الإجمالية الحالية للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة بأكثر من 15 في المائة.⁽²¹⁾

24- ولمساعدة المجلس على أداء دوره الرقابي الاستراتيجي، وضمان الوضوح، يُزود المجلس بما يلي:

- عملية تشاورية مبسطة قبل تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة للموافقة، والتي تتضمن تعاونًا وثيقًا مع البعثات المحلية، ومشاورة غير رسمية، واستعراضًا إلكترونيًا لمشاريع الوثائق مع دول أعضاء؛
- المعلومات التشغيلية والخاصة بالميزنة – بما في ذلك تفاصيل على مستوى النشاط – من خطط إدارة العملية القطرية عن طريق بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية بالنسبة لجميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية

(19) باستثناء الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على الخطة، وعمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية.

(20) تدخل الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة لحالة الطوارئ ضمن مجال تركيز الاستجابة للأزمات. وسوف تقدم حالات إضافة الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات أو حذفها أو تعديلها إلى المدير التنفيذي للموافقة عليها، وإلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عند الاقتضاء.

(21) لن يشمل حساب العتبة الزيادات المتعلقة بالطوارئ أو بأنشطة تقديم الخدمات والحصائل الاستراتيجية التي يوافق عليها المدير التنفيذي وتمول بالكامل من البلدان المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة أي زيادة لن تعوضها قيمة أي تخفيض.

القطرية المؤقتة المعتمدة التي وافق عليها المجلس.⁽²²⁾ وتوضح البوابة أيضا المعلومات المالية والمعلومات الخاصة بالأداء المطلوبة لرصد التقدم المحرز في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ويتم تحديثها كي تعكس أي تنقيحات للخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة المعتمدة من المجلس عند الموافقة على التنقيح؛

- ◀ إخطارات البريد الإلكتروني توفر معلومات عن جميع تنقيحات ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بصرف النظر عن أي تغيير في القيمة، وأي تغييرات في مدة الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بصرف النظر عن سلطة الموافقة؛
- ◀ مقتطفات من الخطط التشغيلية وخطط الميزنة المحدثة التي تقدّم مع خطة الإدارة كل عام للعلم؛
- ◀ التقارير التي تقدّم مرتين في السنة عن استخدام المدير التنفيذي للسلطة المفوضة إليه بشأن الموافقة على تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة؛
- ◀ تقرير الأداء السنوي؛
- ◀ التقارير القطرية السنوية.

تفويضات السلطة المقترحة

- 25- تقترح الإدارة استخدام تفويضات السلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي للحفاظ على استجابة البرنامج السريعة والفعالة لحالات الطوارئ، وضمان الحفاظ على دور المجلس في الرقابة بشأن التغييرات الكبيرة في العمليات، مع تعظيم الكفاءات الداخلية عن طريق تفويض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على التغييرات الأقل أهمية.
- 26- وتطبق عموما تفويضات السلطة المؤقتة للمدير التنفيذي التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2017.⁽²³⁾ لذلك، توصي الإدارة بالإبقاء على تفويضات السلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي المطبقة خلال الفترة المؤقتة، باستثناء تفويضات السلطة التي تتيح للمدير التنفيذي الموافقة على التنقيحات غير المتعلقة بأنشطة الطوارئ على الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي لا تتجاوز عتبة الميزانية.⁽²⁴⁾ وقد جرت مناقشة اقتراحات تفويضات السلطة وعتبات الميزانية من حيث علاقتها بهذه التنقيحات خلال المشاورات غير الرسمية التي انعقدت في 4 سبتمبر/أيلول، و4 أكتوبر/تشرين الأول، و18 ديسمبر/كانون الأول عام 2019 وأثناء دورة المجلس العادية الثانية لعام 2019 وهي تعكس التعقيبات الواردة من الدول الأعضاء.
- 27- وفي هذا السياق، تلتزم الأمانة موافقة المجلس على تفويضات السلطة المقترحة من المجلس إلى المدير التنفيذي على النحو الوارد في الملحق الثالث والموصوف في الفقرات 36-51. وفي حال الموافقة على تفويضات السلطة المقترحة فسيعُدل تذييل اللائحة العامة مع نفاذ ذلك اعتبارا من 1 مارس/آذار عام 2020.⁽²⁵⁾

الخلفية: التفويضات المؤقتة الحالية للسلطة

- 28- قام 12 مكتبا قطريا خلال عام 2017 بتجريب إطار الخطط الاستراتيجية القطرية وهيكل ميزانية الحافظة القطرية. وفي ذلك الوقت، كان من الصعب توضيح مدى زيادة موافقة المجلس على البرامج في إطار خارطة الطريق المتكاملة، نظرا لمحدودية

(22) تقوم الأمانة باستطلاع إمكانية إدراج بيانات عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس ضمن بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.

(23) WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

(24) بموجب تفويضات السلطة وعتبات الميزانية المقترحة فإن حساب العتبة لن يشمل الزيادات المتعلقة بالطوارئ أو بأنشطة تقديم الخدمات والحاصلات الاستراتيجية التي يوافق عليها المدير التنفيذي وتمول بالكامل من البلدان المضيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة أي زيادة لن تعوضها قيمة أي تخفيض.

(25) تجدر الإشارة إلى أن الإحالات إلى الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية في تفويضات السلطة المقترحة ستنطبق على مكافئاتها من الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان، التي سُنحت في الفقرة 73.

الخبرة المكتسبة خلال المرحلة التجريبية.⁽²⁶⁾ وكان من المتعذر توقع ما إذا كانت ستحقق مكاسب في الكفاءة من خلال عدد أقل من تنقيحات البرامج والميزانيات في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات. وكان من المنتظر أن تستفيد التعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي، ولا سيما فيما يتعلق بتفويضات السلطة، من الدروس الإضافية المستخلصة من فترة حوكمة مؤقتة ومن المزيد من المشاورة مع الدول الأعضاء.

29- وفي سلسلة من المشاورات غير الرسمية عام 2017، ناقشت الإدارة والدول الأعضاء مجموعة مؤلفة من ثلاثة مبادئ لترتكز عليها عملية وضع عتبات الميزانية المتعلقة بتفويضات السلطة المؤقتة، ولا سيما تنقيحات الميزانية غير المتعلقة بالآزمات.⁽²⁷⁾ وهذه المبادئ هي:

المبدأ 1 – ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى الميزانية الإجمالية المعتمدة بموجب إطار الخطط الاستراتيجية القطرية.

المبدأ 2 – ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى قيمة مطلقة قصوى.

المبدأ 3 – ينبغي أن تستند تفويضات السلطة إلى حصة – كنسبة مئوية – من الميزانية الأصلية للخطة الاستراتيجية القطرية لاستيعاب الاختلافات في حجم الخطط الاستراتيجية القطرية.

30- وبعد ذلك، وافق المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2017 على تفويض المدير التنفيذي السلطات المؤقتة خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 29 فبراير/شباط 2020.⁽²⁸⁾

31- واستُخدمت أيضا أثناء الفترة الانتقالية عمليات حوكمة إضافية، مثل استعراض الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للآزمات والعملية التشاورية المكونة من خطوتين، من أجل إتاحة فرصة للانخراط الاستراتيجي للدول الأعضاء ولضمان تعزيز سلطة المجلس في إصدار الموافقات، ومكانته، ودوره الرقابي.

استعراض تطبيق تفويضات السلطة المؤقتة

32- في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2017، التزمت الأمانة بإجراء استعراض لتطبيق تفويضات السلطة المؤقتة بغية ضمان الحفاظ على دور المجلس الأساسي فيما يتعلق بالموافقة والرقابة واستخلاص الدروس من تنفيذ ترتيبات الحوكمة المؤقتة.

33- وتم إطلاع المجلس على نتائج الاستعراض في مشاورتين غير رسميتين عقدتا في 10 يوليو/تموز 2019 و 4 سبتمبر/أيلول 2019 وفي الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2019. وعلى وجه الخصوص فقد زادت القيمة الوسطية السنوية للبرامج التي وافق عليها المجلس كنسبة من القيمة الإجمالية لبرامج البرنامج من 53 في المائة أو 4.4 مليار دولار أمريكي في السنة بين عامي 2011 و 2016 في ظل النظام القائم على المشروعات إلى 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، و 64 في المائة أو 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019 في ظل إطار خارطة الطريق المتكاملة. وتشير التوقعات حتى عام 2024 إلى استمرار ازدياد دور المجلس في الموافقة. وترجع الزيادة بدرجة كبيرة إلى الإطار الشامل لخارطة الطريق المتكاملة الذي زاد من وضوح جميع عمليات البرنامج في جميع السياقات، بما في ذلك الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالاستجابة للآزمات الممتدة والقابلة للتنبؤ والمتكررة، والأنشطة المتصلة بتقديم الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تحقيق مكاسب في الكفاءة مع تزايد القيمة الدولارية العامة للبرامج التي تمت الموافقة عليها، في الوقت الذي انخفض فيه عدد الموافقات على البرامج وكذلك عدد تنقيحات الميزانية التي تعالج سنويا.

(26) تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة، 17 مارس/أذار 2017، الفقرة 60: توقعات التحليل الذي أُجري في عام 2017 بأن رقابة المجلس وموافقه على العمليات الجديدة سوف تزداد، بنسبة 23 في المائة تقريبا، كحد أدنى، نتيجة للإطار الجديد.

(27) لم يكن الغرض من هذه العتبات تطبيقها على الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة، أو التغييرات الأساسية على الخطط الاستراتيجية القطرية، أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو عمليات الطوارئ المحدودة أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية التي تعقب عمليات الطوارئ المحدودة، أو تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للآزمات أو تقديم الخدمات أو الحصائل الاستراتيجية التي يوافق عليها المدير التنفيذي وتمول من البلد المضيف.

34- ويعرض الملحق الثاني تحليلاً لتطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، والاستنتاجات الرئيسية لهذا التحليل.

الدروس المستفادة من تطبيق تفويضات السلطة المؤقتة

35- تشير التعقيبات والدروس المستفادة من المكاتب القطرية إلى أن تطبيق تفويضات السلطة المؤقتة يعتبر معقداً للغاية بسبب استخدام معايير مختلفة وفقاً لمجال تركيز الحصيلة الاستراتيجية الجاري تنقيحها. وعلى سبيل المثال، فإن تنقيحات الحصائل الاستراتيجية غير المتعلقة بالاستجابة للأزمات تخضع لعتبة الحد الأقصى للقيمة المطلقة البالغة 150 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى عتبة قائمة على أساس 25 في المائة من آخر موافقة للمجلس على ميزانية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ويتم تطبيق كلتا العتبتين بشكل تراكمي، وتتطلب التنقيحات التي تتجاوز عتبة الميزانية موافقة المجلس التنفيذي.⁽²⁹⁾ وعلى العكس من ذلك فإن تنقيحات الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات وعمليات الطوارئ المحدودة تخضع للعتبة المحددة للتنقيح الواحد، بحيث إذا تم تجاوزها، فإن ذلك يتطلب موافقة مشتركة من جانب المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وإلى جانب ذلك فإن الإطار الشامل للخطط الاستراتيجية القطرية، الذي يتيح إدخال تغييرات تؤثر على أكثر من حصيلة استراتيجية واحدة يعني أن التنقيحات قلما تُطبق على مجال تركيز منفرد واحد، بما يشير إلى أن الأمر يقتضي مراعاة سلطات موافقة مختلفة خلال عملية تنقيح الميزانية.

التفويضات المقترحة لسلطة الموافقة الأولية

التفويض المقترح للسلطة المتعلقة بعمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية (رهنًا بعتبات الموافقة المشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة)

36- بموجب الفقرة (أ)(1) من تذييل اللانحة العامة، يفوض المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي صلاحية الموافقة على عمليات الطوارئ المحدودة التي يُخطط لها مبدئياً لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، وعلى الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية التي تستمر لمدة لا تتجاوز 18 شهراً. كما أنه يتطلب الموافقة المشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز قيمة عملية الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية مبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

التفويض المقترح للسلطة المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلد المضيف

37- بموجب الفقرة (أ)(2) من تذييل اللانحة العامة فإن بمقدور المدير التنفيذي الموافقة على خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة يمولها البلد المضيف بالكامل، إذا ما اختار هذا البلد عدم تقديم هذه الخطة إلى المجلس للموافقة عليها. وهذه السلطة مرخص بها بموجب "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية"⁽³⁰⁾ و"تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" الذي طُرِح على الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2017.⁽³¹⁾

38- ولا يمثل هذا الحكم، الذي يعترف بسيادة البلدان المضيفة وامتيازاتها، تغييراً جوهرياً عن الإطار القائم على المشروعات، والذي بموجبه يتمتع المدير التنفيذي بالسلطة فيما يتعلق بالأنشطة الثنائية. واستناداً إلى تعقيبات الدول الأعضاء، قررت الإدارة أن الأموال المتعددة الأطراف لن تكون مؤهلة للتخصيص لأي خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية مموله من البلد المضيف ولم تخضع لموافقة المجلس.

(29) لا تحسب تنقيحات أنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات والتنقيحات التي وافق عليها المدير التنفيذي للخطط الاستراتيجية الممولة بالكامل من البلدان المضيفة على أساس العتبة التراكمية.

(30) الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39.

(31) الوثيقة WFP/EB.2/2016/4-C/1/Rev.1، الفقرتان 38 و39، والوثيقة WFP/EB.2/2017/4-A/Rev.1، الفقرة 85.

التفويضات المقترحة لسلطة الموافقة على التنقيحات

التفويضات المقترحة للسلطة المتعلقة بتنقيحات الميزانية بشأن عمليات الطوارئ المحدودة والتنقيحات المتعلقة بالطوارئ فيما يتصل بخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية (رهنًا بالاعتبات الخاصة بالموافقة المشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة)

39- بموجب الفقرة (ب)(1) من تذييل اللائحة العامة تتم الموافقة على أي تنقيح لعملية طوارئ محدودة، أو تنقيح يتعلق بحالة طوارئ لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، من جانب المدير التنفيذي، بموافقة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، لأي زيادة تتجاوز مبلغ 50 مليون دولار أمريكي. ولا يتم التعامل مع التنقيحات المتعلقة بالطوارئ بشكل تراكمي ولا تحتسب لأغراض العتبة المطلوبة لموافقة المجلس على التنقيحات غير المتعلقة بالطوارئ.

40- وعلى النحو الموضح في الفقرات 58-65، وكجزء من عملية استعراض الدول الأعضاء، يتم إطلاع الدول الأعضاء على تنقيحات الميزانية ذات الصلة بطوارئ خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة وافق عليها المجلس، والتي تتجاوز مبلغ 150 مليون دولار أمريكي أو 15 في المائة، أيهما أقل، من الميزانية الإجمالية الحالية، بغرض التعليق عليها قبل موافقة المدير التنفيذي، وعند الاقتضاء، قبل موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

التفويضات المقترحة لسلطة زيادة الميزانيات غير المتعلقة بالاستجابة للطوارئ أو تقديم الخدمات أو الحصائل الاستراتيجية التي يوافق عليها المدير التنفيذي ويمولها البلد المضيف

41- بموجب الفقرة (ب)(2) من تذييل اللائحة العامة تقترح الإدارة بأن يفوض المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي سلطة الموافقة على كل تنقيح غير متعلق بالآزمات على كل خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة والذي لا تتجاوز نسبته 15 في المائة من الميزانية الإجمالية الحالية لهذه الخطة.⁽³²⁾ وعلى النحو الموصوف في الفقرة 23 فإن ذلك يعني أن المجلس التنفيذي سيوافق على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة وعلى أي تنقيحات تضيف أو تحذف حصائل استراتيجية في الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة،⁽³³⁾ وعلى كل تنقيح غير متعلق بالآزمات لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة يزيد قيمة ميزانيتها الإجمالية بأكثر من 15 في المائة.⁽³⁴⁾

42- وستحسب عتبة النسبة المئوية المتعلقة بزيادة في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة على أساس قيمة ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في تاريخ إجراء التنقيح. ولأغراض حساب العتبة، لن تعامل التنقيحات بصورة تراكمية. وليس الغرض من العتبة المقترحة تطبيقها على الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة؛ أو على التغييرات الأساسية (أي إضافة حصيلة استراتيجية أو حذفها) في خطط استراتيجية قطرية، أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة، أو على عمليات طوارئ محدودة؛ أو على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية؛ أو على تنقيحات تتعلق بالاستجابة لحالات الطوارئ أو تقديم خدمات؛ أو على تنقيحات الحصائل الاستراتيجية المعتمدة من المدير التنفيذي الممولة بالكامل من البلدان المضيفة.

43- وتطبق العتبة الواحدة على كل تنقيح وهي تستند إلى ميزانية الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الحالية (أي قيمة الميزانية في تاريخ إجراء التنقيح). ويمثل ذلك تبسيطاً هاماً مقارنة بالتفويضات المؤقتة الحالية

(32) لا تحسب تنقيحات أنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات والتنقيحات التي وافق عليها المدير التنفيذي للحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من البلدان المضيفة على أساس العتبة التراكمية.

(33) ما لم تكن الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة أو الحصيلة الاستراتيجية محل النقاش ممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، أو عندما تتعلق الحصيلة الاستراتيجية بأنشطة الطوارئ أو أنشطة تقديم الخدمات.

(34) لن تُدرج الزيادات المتعلقة بالطوارئ وبأنشطة تقديم الخدمات وبالحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي وافق عليها المدير التنفيذي في احتساب العتبة؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الزيادات لن يجري تعويضها بتخفيضات.

للسلطة، والتي تستخدم عتبة الحد الأقصى للقيمة المطلقة، وهي 150 مليون دولار أمريكي، وعتبة نسبية، وهي 25 في المائة من آخر ميزانية وافق عليها المجلس لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، والمطبقة بصورة تراكمية. ويستجيب هذا التغيير للتعقيبات الواردة من الميدان التي تقول بأن التفويضات المؤقتة لسلطة الموافقة على التنقيحات معقدة ومرهقة بشكل مفرط في التنفيذ وينبغي تبسيطها. ومن المهم ملاحظة أن ذلك يحتفظ بعنصر التناسب بما يكفل رقابة المجلس التنفيذي على تنقيحات الميزانية الواسعة التي يمكن أن تخلف تأثيرات استراتيجية على تنفيذ خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.

- 44- وبموجب التفويضات المؤقتة للسلطة وافق المجلس التنفيذي على أربعة تنقيحات خلال عامي 2018 و2019.⁽³⁵⁾ وتبين للإدارة أنه لو كانت عتبة نسبة 15 في المائة قد طبقت على التنقيحات خلال الفترة ذاتها لطرحت تنقيحان إضافيان من تنقيحات الميزانية على المجلس للموافقة عليهما.⁽³⁶⁾ وكان هذا سيؤدي إلى رفع العدد الإجمالي لتنقيحات الميزانية إلى ستة.
- 45- وبالإضافة إلى ذلك، تقترح الإدارة تبسيط عملية الموافقة من خلال استخدام استعراض تجريه الدول الأعضاء لتنقيحات الميزانية لمدة عشرة أيام وكذلك - وكبديل عن تقديم تنقيحات الميزانية إلى المجلس للموافقة عليها في دورة رسمية - آلية الموافقة عن طريق المراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي، عند الاقتضاء.
- 46- وستتضمن عملية الاستعراض لمدة عشرة أيام الخطوات التالية قبل استخدام آلية الموافقة عن طريق المراسلة:

- (1) نشر مشروع تنقيح الميزانية على الموقع الشبكي للبرنامج؛
 - (2) إتاحة ما لا يقل عن ثمانية أيام عمل للدول الأعضاء من أجل إبداء تعليقاتها؛
 - (3) تجميع التعليقات في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي؛
 - (4) تخصيص آخر يومين من أيام العمل العشرة لتقديم التعليقات كي تردّ الدول الأعضاء على تعليقات الدول الأعضاء الأخرى؛
 - (5) نشر تنقيح الميزانية النهائي في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي مقترنا بمصفوفة التعليقات.
- 47- وفيما يلي آلية الموافقة بالمراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي:

- (1) يبلغ أعضاء المجلس على الفور، عن طريق البريد الإلكتروني، بنشر أي تنقيح نهائي للميزانية في ركن الأعضاء على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- (2) يمكن لكل عضو من أعضاء المجلس السنة والثلاثين أن يدلي بصوته بشأن ما إذا كان موافقا على التنقيح المقدم، وذلك خلال عشرة أيام عمل.
- (3) تسجل أمانة المجلس التنفيذي الأصوات، بالنيابة عن المدير التنفيذي، وتبلغ جميع أعضاء المجلس بالنتائج.

48- وسيؤدي استخدام عملية استعراض الدول الأعضاء خلال عشرة أيام لتنقيحات الميزانية غير المتعلقة بالآزمات، على النحو المبين في الفقرة 46، إلى زيادة كبيرة في الشفافية والرقابة بالنسبة للدول الأعضاء. وسيستفيد تصميم تدخلات البرنامج من زيادة التشاور مع المجلس، ومن مراعاة آراء الدول الأعضاء بطريقة أكثر تنظيما وشفافية، إلى جانب المدخلات المقدمة من خلال المشاورات مع الشركاء والمانحين المحليين.

49- وتستخدم آلية الموافقة عن طريق المراسلة، وفقا للمادة التاسعة-8 من اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي، على النحو المبين في الفقرة 47، كبديل، عند الاقتضاء، عن تقديم تنقيحات الميزانية إلى المجلس للموافقة عليها في دورة رسمية. ومن شأن هذه

⁽³⁵⁾ وافق المجلس خلال عامي 2018 و2019 على تنقيحات على الخطة الاستراتيجية القطرية لهندوراس، والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتركيا، والخطة الاستراتيجية القطرية للبنان، والخطة الاستراتيجية القطرية لبيرو.

⁽³⁶⁾ بالإضافة إلى التنقيحات الأربعة المدرجة في الحاشية 35 كان سيقدّم أيضا إلى المجلس للموافقة خلال عامي 2018 و2019 تنقيح لميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية لناميبيا وآخر لميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية لكمبوديا.

الآلية أن تيسر إجراء تنقيحات في الوقت المناسب لتتيح للبرنامج التكيف مع التغيرات في السياق التشغيلي. وهي، بالإضافة إلى ذلك، تضمن أن تكون الوثائق التي ينظر فيها المجلس في دوراته الرسمية ذات طبيعة أكثر استراتيجية.

التفويضات المقترحة لسلطة تنقيحات الميزانية المتعلقة بتخفيضات في أي حصيلة استراتيجية لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، والمكونات غير المتعلقة بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، والحصائل الاستراتيجية الممولة بالكامل من البلد المضيف، أو أنشطة تقديم الخدمات بغض النظر عن قيمتها

50- على النحو المشار إليه في الفقرة 26 فإن معظم التفويضات المؤقتة للسلطة التي جرت الموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام 2017 تؤدي وظيفتها. ولذلك تقترح الإدارة على المجلس مواصلة تفويض المدير التنفيذي بسلطة الموافقة على أي من التدابير التالية:

- ◀ تخفيض أي حصيلة استراتيجية لخطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، بموجب الفقرة (ب) (3) من تذييل اللائحة العامة؛⁽³⁷⁾
- ◀ تنقيح مكونات غير متعلقة بالطوارئ لخطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، بموجب الفقرة (ب) (4) من تذييل اللائحة العامة؛
- ◀ تنقيح خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو حصيلة استراتيجية مموله بالكامل من البلد المضيف، بموجب الفقرة (ب) (5) من تذييل اللائحة العامة؛
- ◀ إضافة حصيلة استراتيجية مموله بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على تلك الحصيلة الاستراتيجية إلى خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، بموجب الفقرة (ب) (6) من تذييل اللائحة العامة؛
- ◀ تنقيح يتعلق بأنشطة تقديم الخدمات، بموجب الفقرة (ب) (7) من تذييل اللائحة العامة؛

51- وقد خضع الأساس المنطقي للحفاظ على هذه التفويضات المحددة للسلطة لنقاش مفصل خلال المشاورة غير الرسمية المنعقدة في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2019 وتم عرضه في الفقرات 69-80 من تحديث خارطة الطريق المتكاملة الذي طُرح على الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2010.⁽³⁸⁾ ويوفر الملحق الثاني لمحة عامة على كيفية ممارسة تفويضات السلطة المؤقتة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.

تعزيز الوضوح والرقابة بشأن استخدام البرنامج لتفويضات المجلس للسلطة

- 52- ضمانا لمحافظة المجلس على الوضوح والرقابة الفعالة فسندُدشر الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس، والوثائق المتعلقة بكل التنقيحات التي حظيت بالموافقة على ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة على الموقع الشبكي للبرنامج.
- 53- وعلى النحو الموضح في الفقرة 11، سنتلقى الدول الأعضاء أيضا رسالة إلكترونية تتضمن جدولاً موجزاً يبلغها بأي تغييرات أدخلت على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة بصرف النظر عن القيمة. وسيتضمن الجدول الموجز الموافقات أو التنقيحات المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس، وستتاح للدول الأعضاء فرصة التعليق عليها.

(37) ما لم يشكل التخفيض حذفاً لحصيلة استراتيجية، وهو ما سيشكل تغييراً أساسياً ومن ثم فإنه يخضع لموافقة المجلس.

(38) WFP/EB.2/2019/4-D/1

54- وسوف يستمر تحديث بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية مع جميع التنقيحات عند الموافقة عليها.⁽³⁹⁾ وإلى جانب ذلك سيتواصل إبلاغ المجلس مرتين في السنة عن عمليات الطوارئ المحدودة، وأنشطة الاستجابة الفورية، وتنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

الاستعراض المقبل لتفويضات السلطة

55- وتمشيا مع مشورة لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة،⁽⁴⁰⁾ والتعليقات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة العادية الثانية لعام 2019 والمشاورة غير الرسمية المنعقدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019 ستجري الإدارة استعراضا إضافيا لتفويض السلطة بعد خمس سنوات (أي في عام 2025) بهدف ضمان الحفاظ على الدور الأساسي للمجلس في الموافقة على أنشطة البرنامج والرقابة عليها. وستوفر فترة السنوات الخمس وقتا كافيا لجمع الأدلة والتعلم والتفكير على ضوء الخبرة المكتسبة من دورة التنفيذ الكامل للجيل الأول من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، بما في ذلك أي تنقيحات ضرورية في الميزانية لتمديد أو تقصير تلك الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة من أجل موافقتها مع دورات أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في البلدان. وسيراعي الاستعراض تطوير وتنفيذ الجيل التالي من الخطط الاستراتيجية القطرية، وأثر إصلاح نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وتطبيق إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

الاستعراض الذي تجريه الدول الأعضاء خلال خمسة أيام للتنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات

56- خلال سلسلة من المشاورات غير الرسمية التي أجريت عام 2017، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها إزاء انخفاض الشفافية والرقابة فيما يتعلق بزيادات ميزانيات الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات. وتقر الإدارة بأن مجال التركيز المتعلق بالاستجابة للأزمات كان أوسع نطاقا من فئة عمليات الطوارئ السابقة، وأن بعض الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات كان يمكن من قبل أن تشكل جزءا من العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش وكانت تخضع بالتالي لموافقة المجلس إذا كانت قيمة الأغذية في العمليات أو التنقيحات تزيد على 20 مليون دولار أمريكي.

57- وفي هذا السياق، التزمت الأمانة، في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2017، بإطلاع الدول الأعضاء على تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات قبل الموافقة عليها إذا ما تجاوزت تلك التنقيحات عتبات التفويضات المؤقتة للسلطة في حالة التنقيحات غير المتعلقة بالاستجابة للأزمات – أي التي تقل عن 150 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة من الميزانية الإجمالية للخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة. وتعزز هذه العملية شفافية تلك التنقيحات مع الحفاظ في الوقت ذاته على المرونة والكفاءة في قدرة الاستجابة للطوارئ التي يتمتع بها البرنامج.

58- واستنادا إلى التعليقات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة العادية الثانية لعام 2019 والمشاورة غير الرسمية المنعقدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019 وإلى مشورة لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة،⁽⁴¹⁾ فإن الإدارة ستعرض على الدول الأعضاء، التماسا لتعليقاتها، كل تنقيح يتصل بالاستجابة للأزمات ويدخل على خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، إذا كان التنقيح يزيد في الميزانية الإجمالية الحالية بأكثر من 15 في المائة، أو 150 مليون دولار أمريكي، أيهما أقل، قبل موافقة المدير التنفيذي، وقبل موافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، عند الاقتضاء. وتحافظ العتبة التناسبية المقترحة المحددة بنسبة 15 في المائة على عنصر التناسب اعترافا بتفاوت أحجام عمليات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، ولا تختلف عن العتبة المحددة للتنقيحات غير المتعلقة بالاستجابة للأزمات، وهو ما يمثل تبسيطا للمكاتب القطرية. وستكفل عتبة القيمة المطلقة البالغة 150 مليون دولار أمريكي رقابة المجلس التنفيذي والقدرة على

⁽³⁹⁾ تقوم الأمانة باستطلاع إمكانية إدراج بيانات عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس ضمن بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية.

⁽⁴⁰⁾ WFP/EB.2/2019/4(B,D)/3 WFP/EB.2/2019/5-(A,B)/3

⁽⁴¹⁾ WFP/EB.2/2019/4(B,D)/3 WFP/EB.2/2019/5-(A,B)/3

التعليق وتقديم التوجيه الاستراتيجي بشأن تنقيحات الميزانية الضخمة التي لا تتجاوز العتبة المحددة بنسبة 15 في المائة بسبب الحجم الكبير لعمليات الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.

59- وبموجب ترتيبات الحوكمة المؤقتة في عامي 2018 و2019 تمت الموافقة على 64 تنقيحا من تنقيحات الميزانية غير المتعلقة بالاستجابة للأزمات،⁽⁴²⁾ منها 22 تنقيحا تجاوزت عتبات الميزانية المطبقة، وخضعت لاستعراض استغرق خمسة أيام من جانب الدول الأعضاء.⁽⁴³⁾ وتبين للإدارة أنه لو كانت عتبة نسبة 15 في المائة قد طبقت على تنقيحات الميزانية المرتبطة بالاستجابة للأزمات خلال الفترة ذاتها لأرسلت سبعة تنقيحات ميزانية إضافية إلى الدول الأعضاء التماسا لتعليقاتها.⁽⁴⁴⁾ وكان هذا سيؤدي إلى رفع العدد الإجمالي لتنقيحات الميزانية الخاضعة للاستعراض إلى 29 تنقيحا.

60- وبالإضافة إلى ذلك تقترح الإدارة الإبقاء على فترة الاستعراض الحالية البالغة خمسة أيام، وهو ما يستوجب اتخاذ الخطوات التالية:

- 1) تنشر الأمانة تنقيحات الميزانية التي تتجاوز العتبة على الموقع الشبكي للبرنامج باللغات الأربع التي يستخدمها البرنامج، وتخطر الدول الأعضاء بذلك على الفور عبر البريد الإلكتروني.
- 2) تُتاح أربعة أيام عمل للدول الأعضاء لتقديم تعليقاتها إلى الأمانة.
- 3) تجمع الأمانة التعليقات وتنشرها في ركن الأعضاء في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي. ويمكن لجميع الدول الأعضاء النفاذ إلى هذه التعليقات.
- 4) أمام الدول الأعضاء يوم عمل إضافي للرد على تعليقات الدول الأعضاء الأخرى.
- 5) بعد فترة التعليقات التي تستغرق خمسة أيام عمل، يتم تغيير التنقيح عند الاقتضاء استجابة للتعليقات، وعرضه للموافقة عليه من جانب المدير التنفيذي، ومن جانب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عند الاقتضاء.
- 6) بعد الموافقة، يتم إطلاع أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للتنقيح في ركن الأعضاء في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي إلى جانب مصفوفة للتعليقات. ووفقا للمادة 2-3(ب) من اللائحة الداخلية، يجوز للدول الأعضاء أن تطلب طرح التنقيح على دورة المجلس التالية.⁽⁴⁵⁾

61- وللحفاظ على المرونة، وضمان الاستجابة السريعة، والحسنة التوقيت، والفعالة لحالات الطوارئ، يمكن أن يوافق المدير التنفيذي، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، عند الاقتضاء، على تنقيحات الحصائل الاستراتيجية المتعلقة بالاستجابة للأزمات دون إطلاع الدول الأعضاء على التنقيحات مسبقا للتعليق عليها.⁽⁴⁶⁾ والأساس المنطقي لمثل هذه الموافقات هو ما تتسم به حالة الطوارئ من حساسية إزاء الوقت وطابع غير منظور بما يتطلب استجابة البرنامج على وجه السرعة. على أنه

(42) نظرا إلى أن التنقيحات يمكن أن تشمل أكثر من مجال تركيز واحد فإنه يلاحظ أن قيمة التنقيحات المتعلقة بالاستجابة للأزمات ترجع أساسا، لا حصرا، إلى الاحتياجات المتغيرة للاستجابة للأزمات، باستثناء التنقيحات المتعلقة برمتها بتقديم الخدمات.

(43) تم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 إطلاع الدول الأعضاء أيضا، التماسا لتعليقاتها، على تنقيحات الميزانية المتعلقة بالاستجابة للأزمات فيما يخص الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والخطة الاستراتيجية القطرية لزامبيا، على أن هذه التنقيحات لم تقر بعد.

(44) لو كانت عتبة الميزانية البالغة 15 في المائة قد طبقت لأرسلت تنقيحات الميزانية السبعة التالية المتعلقة بالاستجابة للأزمات إلى الدول الأعضاء التماسا لتعليقاتها: الخطة الاستراتيجية القطرية لأفغانستان، والخطة الاستراتيجية القطرية لبوركينا فاسو، والخطة الاستراتيجية القطرية لأكوادور، والخطة الاستراتيجية القطرية للموكتة الانتقالية لليسوتو، والخطة الاستراتيجية القطرية الانتقالية لمدغشقر، والخطة الاستراتيجية القطرية لميانمار، والخطة الاستراتيجية القطرية للفلبين.

(45) تنص الفقرة 2(ب) من المادة الثالثة في اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي على ما يلي: "بعد المدير التنفيذي جدول أعمال مؤقتا، مع مراعاة خطة العمل السنوية. ويشمل جدول الأعمال المؤقت جميع البنود التي تنص عليها اللائحة الداخلية أو التي يقترحها ... أي عضو من أعضاء المجلس".

(46) تم حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 إطلاع الدول الأعضاء على 6 تنقيحات من أصل 22 تنقيحا للتعليق عليها بعد موافقة المدير التنفيذي، وموافقة المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عند الاقتضاء نظرا للطابع المستعجل والشديد للحالات التي دفعت إليها. وكان قرار إلغاء فترة الأيام الخمسة المخصصة للتعليق قبل الموافقة مقصورا على الظروف الاستثنائية، وذلك أساسا في سياق الكوارث الطبيعية أو الصدمات، حيث ساد الاعتقاد بأن هذه الفترة ستخل بقدرة البرنامج على تقديم المساعدة المُنتَجة للأرواح فوراً.

يتم إطلاع الدول الأعضاء على التفتيحات بعد الموافقة عليها، وتتاح للدول الأعضاء مرة أخرى خمسة أيام لإبداء تعليقاتها. ويمكن إدراج التعليقات، عند الاقتضاء، أثناء الإصدار التالي للوثيقة.

62- وسيستمر تقديم إحاطات تشغيلية بشأن استجابة البرنامج للأزمات، وستواصل المكاتب القطرية التشاور مع البعثات المحلية بشأن التفتيحات وستطلعها على الوثائق ذات الصلة والتي غالباً ما يتم تجميعها في سياق تقييمات الأوضاع الإنسانية.

63- وتجري هذه العملية الرامية إلى تعزيز الوضوح والرقابة بالإضافة إلى نشر جميع تنقيحات الميزانية وتقديم تقارير عنها، بصرف النظر عن القيمة، كما هو مبين في الفقرة 11، والتقارير المعتاد عن تنقيحات الزيادات المقابلة في ميزانيات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية المؤقتة التي يوافق عليها المدير التنفيذي أو يوافق عليها المدير التنفيذي بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي يقدم مرتين في السنة بغرض العلم خلال دورات المجلس الرسمية.

64- وللتخفيف من أي تأخيرات تشغيلية، ستسعى الإدارة إلى تبسيط نموذج تنقيح الميزانية وتوحيد العمليات الداخلية. وتشمل هذه العمليات الداخلية تطبيق نظام إلكتروني محسّن للموافقة على البرامج يستخدمه البرنامج لتقديم البرامج واعتمادها والموافقة عليها وتبسيط عملية استعراض البرامج والموافقة عليها، وتطبيق الحدود الحالية المقررة لعدد كلمات الوثائق. وتعمل الإدارة والموظفون في مختلف المجالات الوظيفية والشعب والإدارات على تحديد وتنفيذ تدابير إضافية للتبسيط.

65- ورهنا بموافقة الدول الأعضاء، ستدخل العملية المعدلة حيز التنفيذ في مارس/آذار 2020.

تحسين فائدة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية

66- تمثل الشفافية حجر الزاوية لإطار خارطة الطريق المتكاملة، ويلتزم البرنامج بالتقيد بمبادئ الحوكمة الرشيدة عن طريق مواصلة توفير الشفافية المحسّنة لضمان المشاركة المفتوحة والشاملة مع المجلس. وتماشياً مع اقتراحات تفويضات السلطة وترتيبات الحوكمة الأخرى، تعترف الإدارة بأن من الضروري تحقيق التوازن بين المعلومات المقدمة إلى المجلس من أجل المشاركة الاستراتيجية، والمعلومات الأكثر تفصيلاً لتسهيل عملية صنع القرار، والمتاحة من خلال منصات البرنامج عبر الإنترنت.

67- ولزيادة الشفافية التشغيلية في إطار خارطة الطريق المتكاملة، أنشأ البرنامج بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن الميزانية، والمالية، والأداء. وبعد الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة التي قدمت في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2019، ستتاح بيانات جميع المكاتب القطرية التي لها خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة على البوابة. وفي وثيقة المعلومات الأساسية المعروضة على المشاورة غير الرسمية المنعقدة في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019 قدمت الأمانة لمحة عامة عن المعلومات التي يمكن الاطلاع عليها من خلال تلك البوابة وتيرة تحديث البيانات.

68- وبعد إطلاق البوابة في يوليو/تموز 2018، أعرب الأعضاء عن تقديرهم لتوافر بيانات مفصلة وأشاروا إلى إمكانية تحسين توافر التحديثات ومستوى التفاصيل. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت التوصيتان 7 و8 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافز القطرية⁽⁴⁷⁾ على "تحسين فائدة بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لمستخدميها"، و"ترشيد التعايش بين بوابات المعلومات المختلفة". واستجابة لتعليقات الدول الأعضاء وما تدعو إليه هاتان التوصيتان، وافقت الإدارة على مواصلة تحسين فائدة البوابة⁽⁴⁸⁾.

69- ومنذ يوليو/تموز 2019، يتم الإبلاغ عن النفقات التراكمية والالتزامات المفتوحة وصولاً إلى مستوى الحصائل الاستراتيجية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر. وفي أغسطس/ آب 2019، انتهى البرنامج من عملية قام فيها بإعادة تصميم بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية لتعزيز طريقة عرض المعلومات المفصلة وتحسين وظيفة البوابة من خلال تمكين المستخدمين من

⁽⁴⁷⁾ WFP/EB.A/2019/6-E/1.

⁽⁴⁸⁾ WFP/EB.A/2019/6-E/1/Add.1.

تحويل البيانات إلى نسق الملفات المحمولة (PDF) أو إكسل (Excel). وأدرج الموقع الشبكي لخطة الإدارة (2020-2022) ضمن البوابة وهو يشتمل على معلومات إقليمية وعالمية تجميعية. واتخذت الإدارة أيضا إجراءات تهدف إلى ضمان اتساق البيانات وملاءمتها وفائدتها لأغراض صنع القرار والرقابة. وتشمل هذه الإجراءات دمج مزيد من المعلومات عن طرائق التحويلات وخطط ترتيب الأولويات من خطط إدارة العمليات القطرية، وإضافة مسرد للمصطلحات المتعلقة بالخطط الاستراتيجية القطرية وإطارات توفر معلومات تفصيلية عن وثيرة تحديثات البيانات.

70- وأنجزت الإدارة في الفصل الأخير من عام 2019 العديد من التحسينات الأساسية، بما في ذلك نشر خطة التنفيذ الأصلية⁽⁴⁹⁾ لعام 2020 فيما يخص كل خطة استراتيجية قطرية وكل خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، والأعداد الفعلية للمستفيدين في عامي 2017 و2018 من التقارير القطرية السنوية (ستُدْرَج أعداد المستفيدين الفعلية لعام 2019 بعد إصدار التقارير القطرية السنوية لعام 2019). وسيتيح ذلك للمستخدمين الاطلاع على الأرقام المقررة والفعلية لكل سنة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنقيح اللوحة التي تبين متطلبات التمويل الصافية لكل ستة أشهر لتشمل الخطة القائمة على الاحتياجات لمدة ستة أشهر.

71- وفي ظل عمل جميع المكاتب القطرية في إطار خطط استراتيجية قطرية أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة معتمدة من المجلس اعتبارا من يناير/كانون الثاني 2020، أضحي مستخدمو البوابة قادرين أيضا على تجميع المعلومات من خطة الإدارة، والخطط القائمة على الاحتياجات، وخطط التنفيذ الأصلية على المستويين الإقليمي والعالمي وفرزها حسب الهدف الاستراتيجي، أو النتيجة الاستراتيجية، أو مجال التركيز، أو فئة النشاط أو طريقة التحويلات.

72- وفي عام 2020 فإن من المقرر إدخال المزيد من التحسينات على بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك توفير المعلومات عن الحصص المزمعة لكل خطة استراتيجية قطرية وخطة استراتيجية قطرية مؤقتة معتمدة من المجلس، وتوسيع وظيفة تصدير البيانات لتوليد لمحات عامة إقليمية وعالمية، وتحسين العرض التصوري للبيانات على صفحة النتائج، وتوفير الدعم لمستخدمي الألواح والأجهزة المتنقلة، وتعزيز تكامل النظم الداخلية لترشيد تدفق البيانات. كما أن الأمانة ستستطلع إمكانية أن تُدرَج في البوابة البيانات من عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلدان المضيفة التي لم تطلب موافقة المجلس. ولا تزال الأمانة ملتزمة بتحسين إمكانية استخدام البوابة وضمان أن توفر بصورة ميسرة المعلومات التي يحتاجها المستخدمون لدعم صنع القرار والوضوح.

التعديلات على اللائحة العامة للبرنامج لتيسير تنفيذ مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان

73- في الدورة العادية الثانية للمجلس عام 2018،⁽⁵⁰⁾ وفي المذكرة التمهيدية للخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان للمحيط الهادئ،⁽⁵¹⁾ أوضحت الإدارة نهجها تجاه مناطق من قبيل المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، حيث يعمل البرنامج بشأن مواضيع – مثل الاستعداد للكوارث – لها صلة بعدد من الدول الصغيرة ذات الحالات المتشابهة، والتي لا توجد لها خطط استراتيجية قطرية أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية. وفي مثل هذه الحالة سيتم الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان، التي قد تتخذ أيضا شكل خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان مؤقتة أو مؤقتة انتقالية، من جانب المجلس التنفيذي، أو المدير التنفيذي، أو المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، حسب الاقتضاء⁽⁵²⁾ بوصفها خطة واحدة تغطي جميع البلدان التي يعترزم البرنامج تنفيذ استجابة فيها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطط ستطبق نفس هيكل البرامج والميزات المحدد في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، باستثناء

(49) "خطة التنفيذ الأصلية" هي النسخة الأولية لخطة العمل السنوية المحددة الأولويات للمكتب القطري. وتُستمد هذه الخطة من خطة قائمة على الاحتياجات وتُحدّد أولوياتها وتُحدّد وفقا لتوقعات التمويل والموارد المتاحة والتحديات التشغيلية المحتملة أو الفعلية.

(50) WFP/EB.2/2018/5-A/1، الفقرات 48-52.

(51) WFP/EB.A/2019/8-B/3.

(52) تجدر الإشارة إلى أن الإحالات إلى الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية في تفويضات السلطة المقترحة الموصوفة في الفقرات 36-51 والمدرجة في الملحق الثالث من هذه الوثيقة تُطبق بالمثل على مكافئاتها من الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان.

وجود بند اعتماد واحد لتكاليف الدعم المباشرة يغطي جميع البلدان المشمولة في خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان.⁽⁵³⁾ ولن تتداخل هذه الخطط مع أي خطة استراتيجية قطرية أو أي خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو أي عملية طوارئ محدودة أو أي خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية قائمة.

74- وبالنسبة للسلطة البرامجية، ينبغي استخلاص كل خطة استراتيجية قطرية متعددة البلدان، كلما أمكن، من تحليل للتنمية المستدامة يضطلع به البلد.⁽⁵⁴⁾ وينبغي أن يساعد ذلك على ضمان الملكية الوطنية، والاتساق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع خطط الشركاء الآخرين، تماشياً مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجاري حالياً.

75- ونظراً لأن المساواة بالنسبة للرصد، والإبلاغ، والتقدم نحو غايات أهداف التنمية المستدامة تظل ضمن مسؤولية الحكومات الوطنية على المستوى القطري، فسوف تطبق حصيلة استراتيجية جماعية مشتركة لنهج متعدد البلدان على كل سياق قطري، مع إمكانية تطبيق حصائل استراتيجية معينة على مجموعة فرعية من البلدان المعنية فقط.

76- وسيتم تعيين نشاط واحد أو أكثر لتحقيق نواتج محددة، وسيتم ربطها بحصيلة أو حصائل استراتيجية؛ ويمكن تعيين أنشطة باعتبارها أنشطة مشتركة للتنفيذ في جميع البلدان التي تشملها الخطة، حيثما ترتبط هذه الأنشطة بنفس الحصيلة الاستراتيجية. ولضمان المرونة، يمكن أن يعمل مكتب قطري واحد في المنطقة أو المكتب الإقليمي كمنسق لإدارة تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان. وستتم إدارة الأموال من خلال ميزانية حافظة متعددة البلدان.

77- وبينما سيكون لهذه الخطط بشكل عام تركيز برامجي مشترك بين البلدان التي تشملها الخطة، فإن الاستجابات لحالات الطوارئ سوف تتم من خلال الآليات القائمة إذا ومتى دعت الحاجة، وذلك، مثلاً، بإضافة حصائل استراتيجية، ونواتج، وأنشطة تتعلق بالاستجابة للأزمات عن طريق تنقيح الخطة الأصلية المتعددة البلدان.

78- وقد وافق المجلس، في دورته السنوية لعام 2019 ودورته العادية الثانية لعام 2019، على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان للمحيط الهادئ⁽⁵⁵⁾ والخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة المتعددة البلدان لمنطقة البحر الكاريبي،⁽⁵⁶⁾ وتتضمن الخطتان استثناءات مؤقتة ضرورية من اللائحة العامة والنظام المالي للبرنامج، واستثناءات خاصة بتفويض السلطة للمدير التنفيذي من أجل الاتساق في تطبيق تلك القواعد واللوائح، بحيث يُفهم تعبير "الخطة الاستراتيجية القطرية" على أنه يعني "الخطة الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان" وأن كلمة "القطرية" تشير إلى "البلدان المتعددة التي تشملها الخطة".

79- وتلتزم الأمانة موافقة المجلس على التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة العامة للبرنامج لتيسير تنفيذ مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان على النحو المعروض في الملحق الرابع. وفي حال الموافقة فإن اللائحة العامة ستُنقح وتدخل حيز النفاذ اعتباراً من 1 مارس/أذار 2020.

⁽⁵³⁾ في حين يتم حساب تكاليف الدعم المباشرة على أساس النسب المئوية القطرية الخاصة بالخطط الاستراتيجية القطرية، فإن معدل تكاليف الدعم المباشرة للخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان سيكون نسبة مئوية واحدة تُطبق بالتساوي على جميع البلدان التي تشملها الخطة.

⁽⁵⁴⁾ يتألف في العادة تحليل التنمية المستدامة الذي يضطلع به البلد من استعراض استراتيجي للقضاء على الجوع أو تحليل قطري يتم الاسترشاد به في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

⁽⁵⁵⁾ WFP/EB.A/2019/8-B/3.

⁽⁵⁶⁾ WFP/EB.2/2019/7-B/2/Rev.1.

الملحق الأول

- 1- **الخطط الاستراتيجية القطرية:** تشمل الخطط الاستراتيجية القطرية الحافظة الكاملة من أنشطة البرنامج الإنسانية والإنمائية في بلد ما. ويتم إعدادها بعد تحليلات التنمية المستدامة⁽¹⁾ التي تقودها البلدان، ويمكن أن تستنير أيضا بالتقييمات والتقديرات – بما في ذلك تقييمات الاحتياجات المشتركة – ودراسات الجدوى. ويجوز أن يوافق المجلس التنفيذي على الخطة الاستراتيجية القطرية الممولة بالكامل من البلد المضيف لها، إلا إذا اختار البلد المضيف أن يوافق المدير التنفيذي على الخطة؛ ويوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية الأخرى.
- 2- **الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة:** تشمل الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الحافظة الكاملة من أنشطة البرنامج الإنسانية والإنمائية في بلد ما، ولكن يتم إعدادها قبل الانتهاء من تحليل للتنمية المستدامة يقوده بلد ما ليستنير به تصميم خطة استراتيجية قطرية. وتستند الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة إلى الاستراتيجيات والدراسات والتقديرات القائمة للبرنامج – بما في ذلك تقديرات الاحتياجات المشتركة – والتحليل والبيانات. وعلى غرار الخطط الاستراتيجية القطرية، فإن الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من بلد مضيف يجوز أن يوافق عليها المجلس التنفيذي، إلا إذا اختار البلد المضيف أن يوافق المدير التنفيذي على خطته؛ ويوافق المجلس التنفيذي على جميع الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الأخرى.
- 3- **عمليات الطوارئ المحدودة:** تشمل عملية الطوارئ المحدودة الإغاثة الطارئة في بلد أو بلدان ما لا يعمل فيها البرنامج في إطار خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ويمكن أن تشمل عملية الطوارئ المحدودة تقديم الخدمات أو دعم تعزيز القدرات على النحو المطلوب. ويتم تخطيط عمليات الطوارئ المحدودة لفترة أولية تصل إلى ستة أشهر، ويوافق عليها المدير التنفيذي، وإذا لزم الأمر، يوافق عليها المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. وبعد فترة الأشهر الستة الأولى، يتم تخطيط العمليات وتنفيذها في إطار خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية على النحو الموصوف في الفقرة التالية.
- 4- **الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية:** يمكن تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية في الفترة التي تفصل بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبداية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ويمكن الموافقة على خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية بعد عملية طوارئ محدودة من جانب المدير التنفيذي، أو بموافقة مشتركة، إذا كانت مطلوبة، من جانب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.
- 5- **الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان:** يمكن أن تتخذ الخطط الاستراتيجية القطرية، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، شكل خطط استراتيجية قطرية متعددة البلدان (أي خطط استراتيجية قطرية متعددة البلدان، وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة متعددة البلدان، وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية متعددة البلدان) إذا ما وافق المجلس على مفهوم الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان على النحو الوارد في الفقرات 73-77.

(1) يتكون تحليل التنمية المستدامة الذي يقوده بلد ما عادة من استعراض للقضاء على الجوع، أو تحليل قطري يتم الاسترشاد به في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

الملحق الثاني

استعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة

1- يعرض هذا الملحق تحليلاً يتناول تفويضات السلطة المؤقتة للفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019. ودرس الاستعراض، الذي أُجري أولاً في مطلع عام 2019 وتم تحديثه في يناير/كانون الثاني 2020، ما يلي على وجه التحديد:

- ◀ مدى زيادة دور المجلس التنفيذي فيما يتعلق بالموافقة على برامج البرنامج (الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة) في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات؛
- ◀ أي مكاسب تحققت في الكفاءة من حيث عدد الموافقات على البرامج وتنقيحات الميزانية في إطار خارطة الطريق المتكاملة، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات.

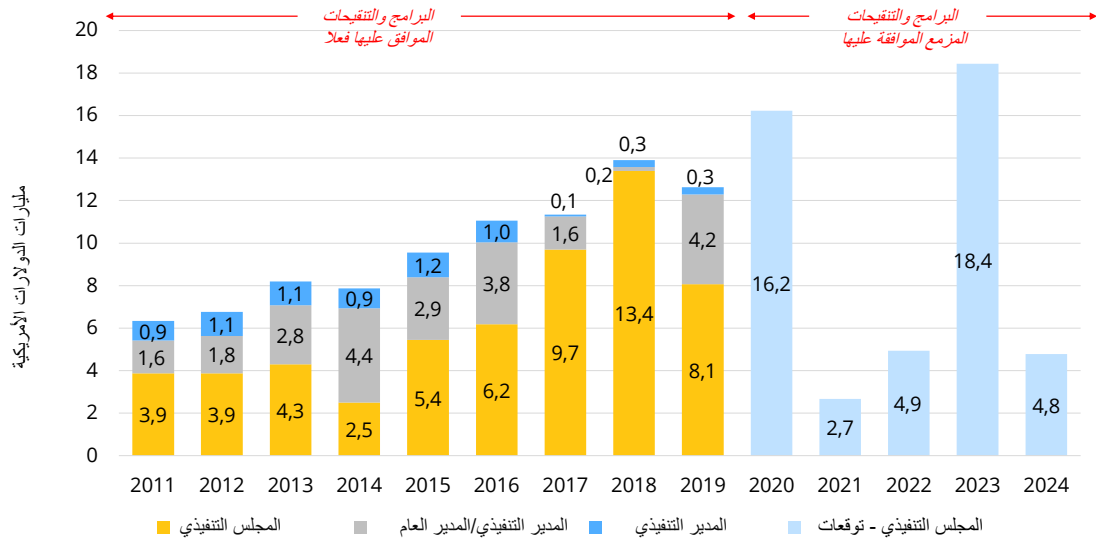
2- وعرضت الأمانة، خلال المشاورتين غير الرسميتين المنعقدتين في 10 يوليو/تموز و4 سبتمبر/أيلول 2019 وفي الدورة العادية الثانية لعام 2019، الاستنتاجات الأولية المستمدة من استعراض تطبيق التفويضات المؤقتة للسلطة. وجرى تحديث التحليل والاستنتاجات الرئيسية الموصوفة في الفقرات 4-18 أدناه بغية تغطية فترة عامي 2018 و2019 بأكملها.

3- وبعد مناقشة مع الدول الأعضاء أثناء المشاورة غير الرسمية في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2019، قدمت الأمانة لمحة عامة عن تفويضات السلطة المطبقة خلال الفترة المؤقتة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019 بموجب الفقرة 6 من قرار المجلس 2017/EB.2/2، والموصى بالإبقاء عليها. وتهدف الفقرات 19-21 أدناه، التي تم تحديثها لتغطية فترة عامي 2018 و2019 بأكملها، إلى استكمال الفقرات 36-51 من الوثيقة الأساسية.

النتيجة 1: تحليل الموافقات – قيمة البرامج والتنقيحات الجديدة

4- عند إجراء الاستعراض قامت الأمانة أولاً بتحليل قيمة كل البرامج الأولية وتنقيحات البرامج القائمة المعتمدة. ويظهر الشكل ألف-ثانياً-1 القيمة السنوية للبرامج الأولية والتنقيحات المعتمدة، والقيمة الفعلية للبرامج والتنقيحات المعتمدة بين عامي 2011 و2019، والقيمة المتوقعة للبرامج والتنقيحات المعتمدة من عام 2020 حتى عام 2024. ويتم تقسيم المبلغ الإجمالي المعتمد كل عام حسب سلطة الموافقة: المجلس التنفيذي، والمدير التنفيذي، وبصورة مشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة. كما حلت الأمانة نسبة القيمة المعتمدة لتفسير الحجم المتزايد لبرنامج عمل البرنامج من عام 2011 إلى عام 2019.

الشكل ألف-ثانيا-1: قيمة البرامج الأولية والتنقيحات المعتمدة



* ملاحظة: يشمل عام 2017 موافقات لبرامج وتنقيحات أولية في إطار النظام القائم على المشروعات وإطار خارطة الطريق المتكاملة على حد سواء، ويستبعد الموافقات على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، وموافقات على مشروعات تتعلق بالانتقال. ويستبعد عام 2018 جميع الموافقات في إطار النظام القائم على المشروعات، والموافقات على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية وجميع التمديدات الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والانتقالية بسبب ارتباطها بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويشمل عام 2019 الموافقات الفعلية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2019.

- 5- وفي إطار النظام القائم على المشروعات، وافق المجلس التنفيذي فيما بين عامي 2011 و2016 على برامج سنوية تبلغ قيمتها في المتوسط 4.4 مليار دولار أمريكي.⁽¹⁾ ويمثل ذلك 53 في المائة من إجمالي متوسط القيمة السنوية المعتمدة البالغة 8.3 مليار دولار أمريكي.
- 6- وفي عام 2017، وافق المجلس على برامج وتنقيحات بقيمة 9.7 مليار دولار أمريكي، أو 86 في المائة من جميع البرامج والتنقيحات المعتمدة (بقيمة 11.3 مليار دولار أمريكي). وفي عام 2018، وافق المجلس على برامج وتنقيحات قيمتها 13.4 مليار دولار أمريكي، أو 96 في المائة من جميع البرامج والتنقيحات المعتمدة (بقيمة 13.9 مليار دولار أمريكي).⁽²⁾ وفي عام 2019، وافق المجلس على ما قيمته 8.1 مليار دولار أمريكي من البرامج والتنقيحات، أو 64 في المائة من جميع البرامج والتنقيحات المعتمدة (بقيمة 12.6 مليار دولار أمريكي).
- 7- وكما يتبين من الشكل ألف-ثانيا-1، واستشرافا لفترة 2020-2024 القادمة، فإن من المتوقع أن يوافق المجلس على خطط استراتيجية قطرية أو خطط استراتيجية قطرية مؤقتة بقيمة سنوية تبلغ في المتوسط نحو 9 مليارات دولار أمريكي – أي أكثر من ضعف قيمة البرامج التي يوافق عليها المجلس سنويا في إطار النظام القائم على المشروعات. وهذه التوقعات لا تشمل التنقيحات، نظرا لأنه لا يمكن التكهن بها بأي قدر من الدقة.
- 8- وبالنظر إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة تشمل الحافظة الكاملة للأنشطة الإنسانية والإنمائية للبرنامج في البلد المعني، بما في ذلك الحصائل المتعلقة بالاستجابة للأزمات وتقديم الخدمات والأنشطة التي تمولها بالكامل حكومة البلد المضيف، تبين أن الانتقال إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة أدى إلى زيادة كبيرة في قيمة البرامج والتنقيحات التي وافق عليها المجلس، وذلك من 4.4 مليار دولار أمريكي (53 في المائة من قيمة جميع البرامج والتنقيحات المعتمدة) فيما بين عامي 2011 و2016 إلى 13.4 مليار دولار في عام 2018 (96 في المائة من قيمة جميع البرامج والتنقيحات المعتمدة)، وإلى 8.1 مليار دولار في عام 2019 (64 في المائة من قيمة جميع البرامج والتنقيحات المعتمدة).

(1) في إطار النظام القائم على المشروعات، وافق المجلس على عمليات ممتدة للإغاثة والإنعاش، وتنقيحات لميزانيات تجاوزت 20 مليون دولار أمريكي في قيمة الأغذية، وبرنامج قطرية وتنقيحات تكلفت أكثر من 3 ملايين دولار أمريكي في قيمة الأغذية. ولم يوافق المجلس على عمليات طوارئ، أو عمليات خاصة، أو صناديق استثمارية على المستوى القطري.

(2) شملت موافقات المجلس في عامي 2017 و2018 ما عدده 48 من الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة وتنقيحات خطة استراتيجية قطرية واحدة، وتنقيحات خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية واحدة، وخمسة تنقيحات لمشروعات.

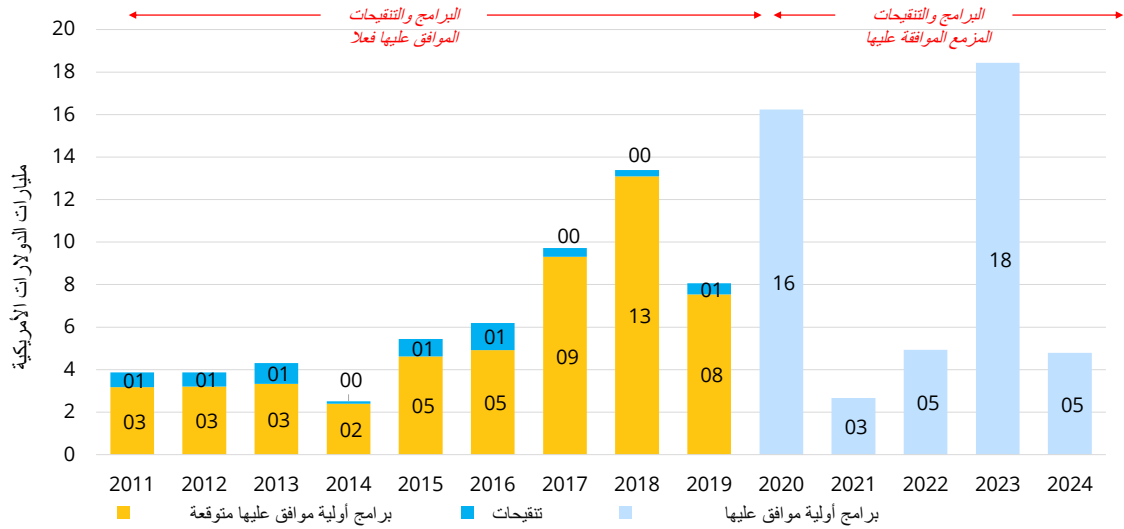
النتيجة 1

في إطار خارطة الطريق المتكاملة، طرأت زيادة كبيرة في دور المجلس التنفيذي في الموافقة على برامج البرنامج (الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة) من حيث القيمة المطلقة – من 4.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2016، إلى 13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وإلى 8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019 – وكنسبة من البرامج والتنقيحات المعتمدة كل عام، مقارنة بالنظام القائم على المشروعات – من 53 في المائة في المتوسط سنوياً بين عامي 2011 و2016 إلى 96 في المائة في عام 2018 و64 في المائة في عام 2019. وتشير التوقعات المتحفظة إلى استمرار الزيادة في موافقة المجلس على البرامج في السنوات المقبلة.

النتيجة 2: تحليل الموافقات: قيمة البرامج الأولية والتنقيحات التي وافق عليها المجلس

9- حلت الأمانة بعد ذلك القيمة السنوية للبرامج والتنقيحات فقط التي وافق عليها المجلس. ويعرض الشكل ألف-ثانياً-2 القيمة السنوية للبرامج الأولية والتنقيحات التي وافق عليها المجلس للفترة 2011-2019 والقيمة المتوقعة للبرامج والتنقيحات المعتمدة للفترة 2020-2024. وتقرر أن الزيادة الكبيرة في دور المجلس الخاص بالموافقة مستمدة بصورة حصرية تقريباً من موافقته الأولية على خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة، تتضمن كل واحدة منهما الحافظة الكاملة لبلد ما، بما في ذلك الاستجابة للأزمات.

الشكل ألف-ثانياً-2: قيمة البرامج الأولية والتنقيحات التي وافق عليها المجلس



* ملاحظة: يشمل عام 2017 موافقات على برامج وتنقيحات أولية في إطار النظام القائم على المشروعات وإطار خارطة الطريق المتكاملة على حد سواء، ويستبعد موافقات على مشروعات تتعلق بالانتقال. ويستبعد عام 2018 جميع الموافقات في إطار النظام القائم على المشروعات وجميع التمديدات الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية بسبب ارتباطها بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويشمل عام 2019 الموافقات الفعلية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2019.

10- وخلصت النتيجة 1 إلى أن القيمة السنوية التي وافق عليها المجلس بلغت في المتوسط 4.4 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2016، و13.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، و8.1 مليار دولار أمريكي في عام 2019.⁽³⁾

11- ويوضح الشكل ألف-ثانياً-2 أن قيمة البرامج الأولية – وليست التنقيحات – تعد السبب الرئيسي للزيادة الكبيرة في قيمة البرامج والتنقيحات التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وإذا استبعدت قيمة تنقيحات الميزانية المعتمدة، فإن القيمة التي وافق عليها المجلس التنفيذي تنخفض بدرجة طفيفة فقط، إلى 3.6 مليار دولار أمريكي بين عامي 2011 و2016، وإلى 13.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وإلى 7.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019. وبالتالي فإن الزيادة في دور المجلس الخاص بالموافقة تطرأ

(3) يستبعد هذا التحليل أربعة تمديدات زمنية لخطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية وافق عليها المجلس لأنها ارتبطت بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة.

بمعزل عن تنقيحات الميزانية، مع ارتفاع قيمة البرامج الأولية المعتمدة بدرجة كبيرة عند الانتقال إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في السنوات المقبلة.

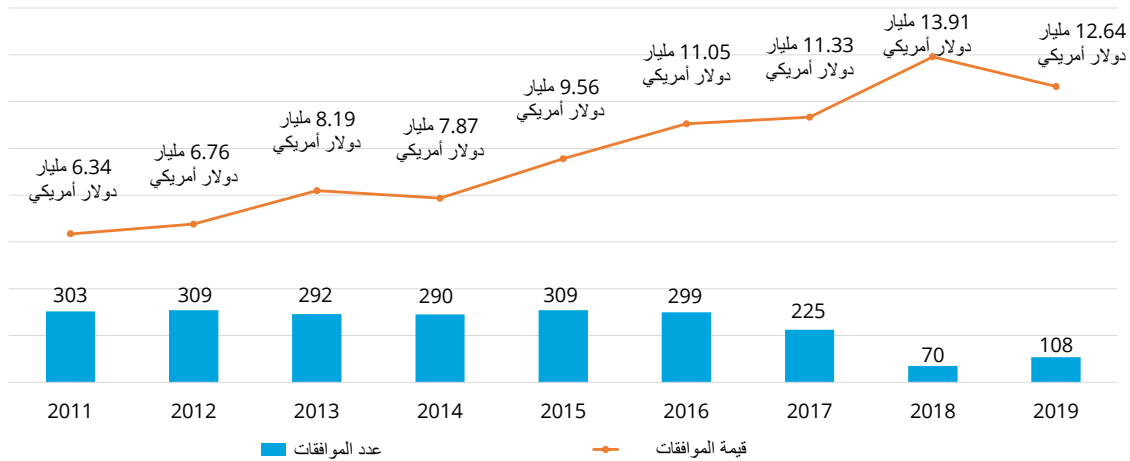
النتيجة 2

في إطار خارطة الطريق المتكاملة، طرأت الزيادة الكبيرة في دور المجلس التنفيذي الخاص بالموافقة على البرامج التابعة للبرنامج (خطط استراتيجية قطرية وخطط استراتيجية قطرية مؤقتة)، بمعزل عن التنقيحات. ومن المتوقع أن تستمر الزيادة في موافقات المجلس على البرامج في السنوات المقبلة، بناء على توقعات متحفظة.

النتيجة 3: تحليل الموافقات: قيمة وعدد البرامج الأولية والتنقيحات المعتمدة

- 12- قامت الأمانة أيضا بتحليل البيانات لتحديد ما إذا كانت قد تحققت أي مكاسب في الكفاءة عند الانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويبيّن التحليل أن القيمة الدلارية للبرامج والتنقيحات المعتمدة زادت بدرجة كبيرة في إطار خارطة الطريق المتكاملة في عامي 2018 و2019، وأن متوسط عدد الموافقات انخفض مقارنة بالمتوسط بين عامي 2011 و2016 في إطار النظام القائم على المشروعات، وهو ما يمثل مكاسب ملحوظة في الكفاءة.
- 13- ويوضح الشكل ألف-ثانيا-3 القيمة الإجمالية (بمليارات الدولارات الأمريكية)، والعدد الإجمالي للبرامج الأولية والتنقيحات التي وافق عليها المجلس والمدير التنفيذي، والتي وافق عليها المدير التنفيذي بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ألف-ثانيا-3: قيمة وعدد البرامج الأولية والتنقيحات المعتمدة



* ملاحظة: يشمل عام 2017 موافقات على برامج وتنقيحات أولية في إطار النظام القائم على المشروعات وإطار خارطة الطريق المتكاملة على حد سواء، ويستبعد الموافقات على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، وموافقات على مشروعات تتعلق بالانتقال. ويستبعد عام 2018 جميع الموافقات في إطار النظام القائم على المشروعات، والموافقة على خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، وجميع التمديدات الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والانتقالية بسبب ارتباطها بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة. ويشمل عام 2019 الموافقات الفعلية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2019.

- 14- وبين عامي 2011 و2016، بلغ متوسط قيمة البرامج، والمشروعات، والتنقيحات المعتمدة سنويا 8.3 مليار دولار أمريكي، وبلغ متوسط عدد الموافقات 300 موافقة. وفي إطار خارطة الطريق المتكاملة في عام 2018، زادت القيمة السنوية للبرامج الأولية والتنقيحات المعتمدة إلى 13.9 مليار دولار أمريكي، بينما انخفض عدد الموافقات إلى 70 موافقة⁽⁴⁾ عام 2019. وبلغت القيمة السنوية للبرامج الأولية والتنقيحات 12.6 مليار دولار أمريكي بينما وصل عدد الموافقات إلى 108 موافقات⁽⁵⁾.

(4) غطت الموافقات السبعون 24 برنامجا أوليا و46 تنقيحا.

(5) غطت الموافقات البالغ عددها 108 موافقات 24 برنامجا أوليا و46 تنقيحا.

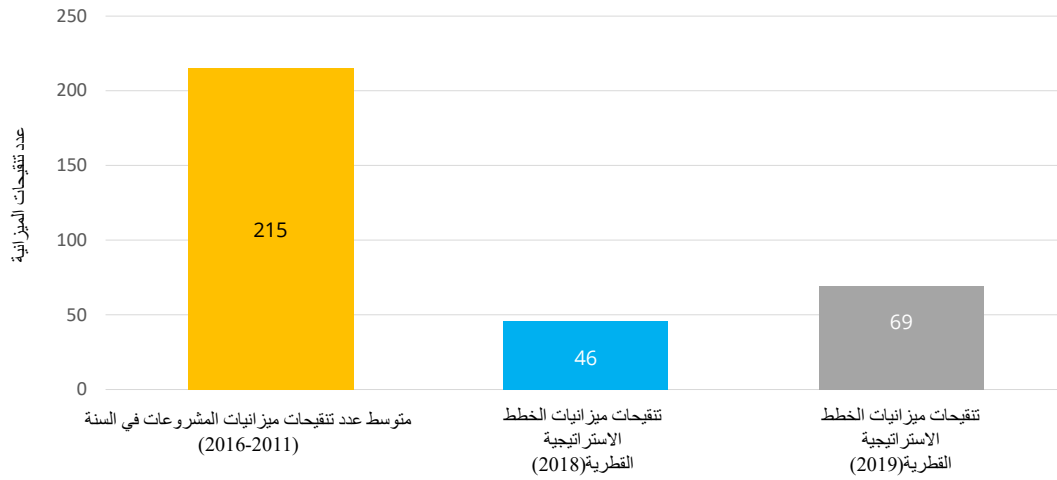
النتيجة 3

في إطار خارطة الطريق المتكاملة، زادت القيمة الدولارية الإجمالية للبرامج والتتقيحات المعتمدة، بينما انخفض عدد الموافقات، مما أدى إلى مكاسب في الكفاءة.

النتيجة 4: تحليل الموافقات – عدد التتقيحات

- 15- في المكون الرابع من الاستعراض، قامت الأمانة بتحليل عدد التتقيحات المعتمدة لتحديد ما إذا كان قد تحققت أي مكاسب في الكفاءة. وسيكون من بين مؤشرات زيادة الكفاءة وجود عدد أقل من التتقيحات، نظرا لأن العدد الأقل سوف يعني تخصيص وقت أقل وموارد أقل لمعالجة التتقيحات.
- 16- وكان من المتوقع أن يؤدي العمل بإطار الحافظة على نطاق البلدان إلى زيادة الكفاءة في عمليات التنقيح. ذلك لأنه بدلا من إدارة ثلاثة أو أربعة مشروعات مختلفة لها فترات متباينة، قد يتطلب كل واحد منها تنقيحا، فإن إطار الخطط الاستراتيجية القطرية يوجّد العمل في تنقيح واحد. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أوضح تحديث خارطة الطريق المتكاملة الذي عرض على الدورة العادية الثانية للمجلس في عام 2017،⁽⁶⁾ فإن من المتوقع أن تؤدي المرونة المحسنة لهيكل ميزانية الحوافز القطرية، واستخدام خطط تنفيذ قائمة على الموارد، إلى النهوض بالتخطيط التشغيلي على المستوى القطري، وتقليل الحاجة إلى تنقيحات تتعلق بتعديلات تقنية.
- 17- ويتناول الشكل ألف-ثانيا-4 التتقيحات فقط، ويبين متوسط عدد التتقيحات المعتمدة سنويا بين عامي 2011 و2016 في إطار النظام القائم على المشروعات، وعدد التتقيحات المعتمدة في عامي 2018 و2019 في إطار خارطة الطريق المتكاملة.⁽⁷⁾

الشكل ألف-ثانيا-4: متوسط عدد التتقيحات في فترة عام واحد



* ملاحظة: يستبعد عام 2018 الموافقات على جميع التمديدات الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية نظرا لأنها مرتبطة بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة.

- 18- وبين عامي 2011 و2016، كان يوجد في المتوسط 215 تنقيحا كل عام. وفي عامي 2018 و2019، وفي إطار خارطة الطريق المتكاملة، كان هناك 46 تنقيحا و69 تنقيحا على التوالي. ويعد هذا مؤشرا جيدا على أنه في إطار خارطة الطريق المتكاملة تتحقق تحسينات كبيرة في الكفاءة، تؤدي إلى اختصار في الوقت ووفورات في التكلفة، فضلا عن الحد من التفتت.

⁽⁶⁾ WFP/EB.2/2017/4-A/1/Rev.1.

⁽⁷⁾ يستبعد هذا العدد تمديدات زمنية لأربع خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية نظرا لأنها مرتبطة بالانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة.

النتيجة 4

حقق التغيير من النظام القائم على المشروعات إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة تحسنا في الكفاءة، كما يتضح من الانخفاض الكبير في عدد التنقيحات التي تعالج سنويا.

تحليل تفويضات السلطة التي يقترح الإبقاء عليها

- 19- توصي الإدارة بالإبقاء على تفويضات السلطة من المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي على النحو المطبق خلال الفترة المؤقتة، باستثناء تفويضات السلطة بخصوص زيادات في الميزانية غير متعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ أو بتقديم الخدمات أو الحصائل الاستراتيجية المعتمدة الممولة من البلد المضيف.
- 20- ويوفر الجدول ألف-ثانيا-1 لمحة عامة عن الكيفية التي تمت بها ممارسة تفويضات السلطة المقترح الإبقاء عليها في الفترة من 1 يناير/كانون الثاني 2018 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019.
- 21- وتجدر الإشارة إلى أنه يجري إبلاغ المجلس التنفيذي مرتين في السنة عن عمليات الطوارئ المحدودة وأنشطة الاستجابة العاجلة التي وافق عليها المدير التنفيذي أو وافق عليها المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، وكذلك عن تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة، والزيادات المقابلة في الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو وافق عليها المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة⁽⁸⁾.

⁽⁸⁾ WFP/EB.2/2018/8-E/1، وWFP/EB.2/2018/8-E/2، وWFP/EB.1/2019/8-E/1، وWFP/EB.1/2019/8-E/2، وWFP/EB.2/2019/7-F/2، وF/1.

الجدول ألف-ثانيا-1: تفويضات السلطة المطبقة فيما بين 1 يناير/كانون الثاني 2018 و31 ديسمبر/كانون الأول 2019	
4 عمليات طوارئ محدودة (بابوا غينيا الجديدة، وبلدان أمريكا اللاتينية المتأثرة بالوضع في فنزويلا، وجزر القمر، وجزر البهاما)	الفقرة (أ)(1) من تذييل اللائحة العامة: عمليات الطوارئ المحدودة، والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، بموافقة مشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز قيمة عملية الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية مبلغ 50 مليون دولار أمريكي.
لم تطبق	الفقرة (أ)(2) من تذييل اللائحة العامة: الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من البلد المضيف في الحالات التي لا يطلب فيها البلد المضيف موافقة المجلس التنفيذي على الخطة.
64 تنقيحا متعلقا بالطوارئ ، 14 منها تجاوزت العتبة البالغة 50 مليون دولار أمريكي وتطلبت موافقة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة	الفقرة (ب)(1) من تذييل اللائحة العامة: تنقيح أي عملية طوارئ محدودة، أو تنقيح متعلق بحالة طوارئ في خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تتجاوز الزيادة 50 مليون دولار أمريكي.
54 تنقيحا ينطوي على تخفيض لحصيلة استراتيجية واحدة على الأقل	الفقرة (ب)(3) من تذييل اللائحة العامة: تنقيح ينطوي على تخفيض في قيمة أي حصيلة استراتيجية في خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية.
لم تطبق	الفقرة (ب)(4) من تذييل اللائحة العامة: تنقيح مكونات غير متعلقة بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية بعد عملية طوارئ محدودة.
لم تطبق	الفقرة (ب)(5) من تذييل اللائحة العامة: تنقيح خطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من البلد المضيف.
لم تطبق	الفقرة (ب)(6) من تذييل اللائحة العامة: إضافة حصيلة استراتيجية ممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على تلك الحصيلة الاستراتيجية إلى خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية.
7 تنقيحات متعلقة حصرا بأنشطة تقديم خدمات	الفقرة (ب)(7) من تذييل اللائحة العامة: التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.

الملحق الثالث

يعرض الجدول أدناه تفويضات السلطة المقترحة التي سيبدأ نفاذها اعتباراً من 1 مارس/آذار 2020، وهي تتضمن الاقتراحين الواردين في الفقرات 36-51 من الوثيقة الرئيسية.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحالات إلى فئة الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية قد تم تعديلها لأن هذه الفئة في إطار التفويضات المؤقتة للسلطة تشير إلى نوعين منفصلين من الخطط.

وكانت إحدى فئات الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية تستند إلى وثائق مشروعات سبق اعتمادها واستخدمتها المكاتب القطرية كجسر للانتقال من النظام القائم على المشروعات إلى نظام خارطة الطريق المتكاملة. وقد قدمت هذه الخطط في يناير/كانون الثاني 2018، وكان الحد الأقصى لمدتها عامين⁽¹⁾. ولن تكون هذه الخطط قيد التنفيذ عندما تدخل تفويضات السلطة حيز النفاذ في 1 مارس/آذار عام 2020. وبناء عليه، لا يشار إليها في تفويض السلطة المقترح.

وستستخدم الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية من الفئة الأخرى كجسر بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبداية خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. وتشير المادة الثانية-2 من اللائحة العامة إلى هذه الخطط باعتبارها خططا استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من إطار الخطط الاستراتيجية القطرية. ويشار إلى هذه الخطط ببساطة في تفويضات السلطة المقترحة على أنها خطط استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية. وتظل سلطة الموافقة فيما يتعلق بهذه الخطط بموجب تفويضات السلطة المقترحة هي نفس سلطة الموافقة فيما يتعلق بها في إطار التفويضات المؤقتة للسلطة.

(1) انظر الفقرة 97 من "سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية" (WFP/EB.2/2016/4-C/Rev.1)، والنقطة 7 من القرار، والفقرات 109-111 ذات الصلة من وثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة" (WFP/EB.2/2018/5-A/1).

الجدول ألف-ثالثا-1: تفويضات السلطة المقترحة	
التعليق	النص
	فيما يلي السلطات التي يفوضها المجلس التنفيذي إلى المدير التنفيذي وفقا للمادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي للبرنامج:
بموجب المادة السادسة-2(ج) من النظام الأساسي للبرنامج، فإن المجلس مسؤول عن الموافقة على أنشطة البرنامج، ولكن يجوز له أن يفوض إلى المدير التنفيذي سلطات الموافقة التي قد يحددها.	
يحدّد هذا الحكم الموافقات الأولية المفوّضة إلى المدير التنفيذي. ويحتفظ المجلس التنفيذي ضمنا بجميع الموافقات غير المفوّضة تحديدا للمدير التنفيذي، مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة حيثما ينطبق.	(أ) الموافقة الأولية:
وبالتالي، يحتفظ المجلس بسلطة الموافقة على الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، بخلاف تلك التي يمولها البلد المضيف بالكامل، والذي لم يقم بإحالتها إلى المجلس للموافقة، نظرا لأن هذه السلطة لم تفوض للمدير التنفيذي.	(1) عمليات الطوارئ المحدودة والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، بموافقة مشتركة بين المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، عندما تتجاوز قيمة عملية الطوارئ المحدودة أو المكونات المتعلقة بالطوارئ في الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية 50 مليون دولار أمريكي؛
	(2) الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الممولة بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على الخطة.
يحدّد هذا الحكم الموافقات على التعديلات التي تدخل على إطار الخطط الاستراتيجية القطرية، والمفوضه إلى المدير التنفيذي بمفرده أو بالاشتراك مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة.	(ب) الموافقة على التعديلات:
ويحتفظ المجلس التنفيذي ضمنا بجميع الموافقات غير المفوّضة تحديدا للمدير التنفيذي ومع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، حيثما ينطبق.	(1) تنفيذ أي عملية طوارئ محدودة، أو تنفيذ يتعلق بحالة طوارئ لخطة استراتيجية قطرية، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية، بصورة مشتركة مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة عندما تزيد الميزانية ذات الصلة عن 50 مليون دولار أمريكي؛
وبالتالي، يحتفظ المجلس بسلطة الموافقة على ما يلي:	(2) زيادة في قيمة خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة، شريطة ألا تتجاوز قيمة الزيادة نسبة 15 في المائة من الميزانية الإجمالية الحالية للخطة؛
(1) الزيادات في قيمة الحصائل الاستراتيجية التي تتجاوز العتبة المحددة؛	(3) تخفيض في أي حصيلة من الحصائل الاستراتيجية في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة. ولا يعوض ذلك التخفيض، عند تحديد مدى الوفاء بعتبة السلطة المحددة في الفقرة (ب) (2) أعلاه، أي زيادة في ميزانية الخطة.
(2) إضافة أو إزالة حصائل استراتيجية كاملة في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة ما عدا في حالة الحصائل الاستراتيجية التي تتعلّق فقط بأنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات أو تموّل بالكامل من البلد المضيف الذي لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي، وفي هذه الحالة تدرج الإضافة أو الحذف تحت السلطة العامة للمدير التنفيذي في تلك المجالات.	(4) تنفيذ مكونات لا تتعلّق بالطوارئ في خطة استراتيجية قطرية مؤقتة انتقالية.
ستحسب عتبة النسبة المئوية لزيادة ما في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة على أساس قيمة ميزانية هذه الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة في تاريخ إجراء التنقيح. ولأغراض حساب العتبة لن تعامل التنقيحات المتعلقة بالطوارئ بصورة تراكمية.	(5) تنفيذ خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة أو حصيلة استراتيجية مموله بالكامل من بلد مضيف.
وعند تطبيق عتبة موافقة المجلس المحددة لزيادة قيمة الخطة، لا يتم تعويض قيمة الزيادة بقيمة النقص في ميزانية الخطة الاستراتيجية القطرية أو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة.	(6) إضافة حصيلة استراتيجية في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة مموله بالكامل من بلد مضيف لم يطلب موافقة المجلس التنفيذي على الحصيلة الاستراتيجية.
وتمشيا مع سلطة المدير التنفيذي بالموافقة على المكونات التي لا تتعلّق بالطوارئ في الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية، يفوض المدير التنفيذي سلطة الموافقة على جميع هذه التنقيحات في تلك الخطط.	(7) التنقيحات المتعلقة بأنشطة تقديم الخدمات.
وبفوض المدير التنفيذي سلطة الموافقة على أنشطة تقديم الخدمات غير المدرجة في خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة التي وافق عليها المجلس التنفيذي من قبل.	
ولن تدخل التنقيحات المتعلقة بأنشطة الطوارئ أو تقديم الخدمات أو الحصائل الاستراتيجية المعتمدة من المدير التنفيذي وتكون مموله بالكامل من بلد مضيف في حساب عتبات موافقة المجلس.	

الملحق الرابع

تتضمن تنقيحات اللائحة العامة الواردة في هذا الملحق التعديلات القانونية اللازمة لتنفيذ الاقتراح الخاص بمفهوم سياسات الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان، على النحو المفصل في الفقرات 73-77 من الوثيقة الرئيسية.

وجدير بالملاحظة الجدول أدناه لا يشمل إلا المواد واللوائح المقترح تغييرها. وحُذفت المواد واللوائح التي لم يطرأ عليها أي تغيير لأغراض الإيجاز وتيسير الرجوع إليها.

اللائحة العامة: النص الحالي	اللائحة العامة: النص المقترح (النص الجديد تحته خط)
<p>المادة الثانية-2: فئات البرامج</p> <p>حتى يتسنى للبرنامج أداء أغراضه، ينشئ المجلس التنفيذي فئات البرامج التالية:</p> <p>(أ) الخطط الاستراتيجية القطرية وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإمناية للبرنامج في بلد ما، وتعدّ بعد تحليل للتنمية المستدامة يظطلع به البلد المعني؛</p> <p>(ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإمناية للبرنامج في بلد ما، وتعدّ بدون تحليل للتنمية المستدامة يظطلع به البلد المعني؛</p> <p>(ج) عمليات الطوارئ المحدودة وهي تشمل الإغاثة في حالات الطوارئ في بلد أو بلدان ما لا توجد للبرنامج فيها خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة؛</p> <p>(د) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية تشمل حافظة البرنامج الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإمناية في بلد ما، التي ستنفذ في الفترة الفاصلة بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبدء خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.</p>	<p>المادة الثانية-2: فئات البرامج</p> <p>حتى يتسنى للبرنامج أداء أغراضه، ينشئ المجلس التنفيذي فئات البرامج التالية:</p> <p>(أ) الخطط الاستراتيجية القطرية وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإمناية للبرنامج في بلد ما، وتعدّ بعد تحليل للتنمية المستدامة يظطلع به البلد المعني؛</p> <p>(ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة وتشمل الحافظة الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإمناية للبرنامج في بلد ما، وتعدّ بدون تحليل للتنمية المستدامة يظطلع به البلد المعني؛</p> <p>(ج) عمليات الطوارئ المحدودة وهي تشمل الإغاثة في حالات الطوارئ في بلد أو بلدان ما لا توجد للبرنامج فيها خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة؛</p> <p>(د) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية تشمل حافظة البرنامج الكاملة من الأنشطة الإنسانية والإمناية في بلد ما، التي ستنفذ في الفترة الفاصلة بين نهاية عملية طوارئ محدودة وبدء خطة استراتيجية قطرية أو خطة استراتيجية قطرية مؤقتة.</p>
<p>المادة العاشرة-2: وضع البرامج</p> <p>(أ) يعمل البرنامج مع الحكومات، مستخدماً تحليلات التنمية المستدامة التي تضطلع بها البلدان، حيثما وجدت، لتقدير الاحتياجات ووضع البرامج بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرهما من المنظمات ذات الصلة.</p> <p>(ب) ينبغي للبرامج أن تشمل الخطط والأولويات الإنسانية والإمناية للبلدان المتأفية وأن تنشئ صلات واضحة مع الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل، حيثما أمكن، البرمجة المشتركة.</p> <p>(ج) يراعى في جميع البرامج ما يلي:</p> <p>(1) تحديد نوع المساعدة المقدمة من البرنامج، والمستفيدين المستهدفين، والموقع الجغرافي للمساعدة المقدمة، والنتائج المتوقعة؛</p> <p>(2) احتواؤها على ميزانية حافظة قطرية تشمل جميع تكاليف البرامج في البلد المعني أو البلدان المعنية، مرتبة حسب فئات التكاليف التالية:</p> <p>1- تكاليف التحويل التي تقابل القيمة النقدية للمواد أو النقود أو الخدمات المقدمة، إضافة إلى تكاليف التسليم ذات الصلة؛</p> <p>2- تكاليف التنفيذ التي تقابل النفقات المرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة الخاصة ضمن البرنامج المعني، بخلاف تكاليف التحويل؛</p> <p>3- تكاليف الدعم المباشرة التي تقابل النفقات على المستوى القطري المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتنفيذ البرنامج المعني ككل ولكن لا يمكن أن تعزى لنشاط محدد ضمنه؛</p>	<p>المادة العاشرة-2: وضع البرامج</p> <p>(أ) يعمل البرنامج مع الحكومات، مستخدماً تحليلات التنمية المستدامة التي تضطلع بها البلدان، حيثما وجدت، لتقدير الاحتياجات ووضع البرامج بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرهما من المنظمات ذات الصلة.</p> <p>(ب) ينبغي للبرامج أن تشمل الخطط والأولويات الإنسانية والإمناية للبلدان المتأفية وأن تنشئ صلات واضحة مع الأنشطة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل، حيثما أمكن، البرمجة المشتركة.</p> <p>(ج) يراعى في جميع البرامج ما يلي:</p> <p>(1) تحديد نوع المساعدة المقدمة من البرنامج، والمستفيدين المستهدفين، والموقع الجغرافي للمساعدة المقدمة، والنتائج المتوقعة؛</p> <p>(2) احتواؤها على ميزانية حافظة قطرية تشمل جميع تكاليف البرامج، مرتبة حسب فئات التكاليف التالية:</p> <p>1- تكاليف التحويل التي تقابل القيمة النقدية للمواد أو النقود أو الخدمات المقدمة، إضافة إلى تكاليف التسليم ذات الصلة؛</p> <p>2- تكاليف التنفيذ التي تقابل النفقات المرتبطة بصورة مباشرة بالأنشطة الخاصة ضمن البرنامج المعني، بخلاف تكاليف التحويل؛</p> <p>3- تكاليف الدعم المباشرة التي تقابل النفقات على المستوى القطري المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتنفيذ البرنامج المعني ككل ولكن لا يمكن أن تعزى لنشاط محدد ضمنه؛</p>

اللائحة العامة: النص المقترح (النص الجديد تحته خط)	اللائحة العامة: النص الحالي
<p>3- تكاليف الدعم المباشرة التي تقابل النفقات على المستوى القطري المرتبطة ارتباطاً مباشراً بتنفيذ البرنامج المعني ككل ولكن لا يمكن أن تعزى لنشاط محدد ضمنه؛</p> <p>4- تكاليف الدعم غير المباشرة، وهي التكاليف التي لا يمكن أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنفيذ البرنامج المعني.</p>	<p>4- تكاليف الدعم غير المباشرة، وهي التكاليف التي لا يمكن أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنفيذ البرنامج المعني.</p>
<p>المادة الثالثة عشرة-4: المساهمات</p> <p>وفقاً للمادة الثالثة عشرة-2 من النظام الأساسي، ينطبق ما يلي على المساهمات المقدمة إلى البرنامج:</p> <p>(أ) ما لم تنص أحكام اللائحة العامة على خلاف ذلك، تُقدّم جميع الجهات المانحة مساهمات على أساس "الاسترداد الكامل للتكاليف" الذي يكفل استرداد البرنامج جميع تكاليف الأنشطة الممولة من المساهمة، باستخدام فئات التكاليف التالية، المحددة في المادة العاشرة-2 من اللائحة العامة وفقاً لمعايير الحساب التالية:</p> <p>(1) تكاليف التحويل والتنفيذ التي تُحسب على أساس التكلفة التقديرية؛</p> <p>(2) تكاليف الدعم المباشرة التي تُحسب على أساس النسب المئوية لتكاليف التحويل والتنفيذ المحددة لبلد أو بلدان ما؛</p> <p>(3) تكاليف الدعم غير المباشرة التي تُحسب على أساس النسب المئوية لتكاليف التحويل والتنفيذ التي يقرها المجلس، وتكاليف الدعم المباشرة.</p> <p>(ب) لا يُطلب من الجهات المانحة التي تقدّم مساهمات نقدية غير مخصصة لغرض بعينه أو موجهة لحساب الاستجابة العاجلة أو للاحتياطي التشغيلي، أو المساهمات المقدمة لدعم البرامج والإدارة أو الأنشطة ذات الصلة، تقديم أموال نقدية إضافية أو خدمات للوفاء بالاسترداد الكامل للتكاليف فيما يتعلق بمساهماتها، شريطة ألا يقع على البرنامج بسبب تلك المساهمات عبء إبلاغ إضافي.</p> <p>(ج) يجوز لحكومات البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى، حسب ما يقرره المجلس، أن تقدّم مساهمات لا تحقق الاسترداد الكامل للتكاليف، رهنا بما يلي:</p> <p>(1) أن تغطي جهة أو جهات مانحة أخرى كامل تكاليف التشغيل وتكاليف الدعم، من خلال مساهمات عن طريق استرداد جزء من المساهمة بالنقد و/أو عن طريق اللجوء إلى صندوق البرنامج؛</p> <p>(2) أن تكون هذه المساهمات في مصلحة البرنامج، وألا يقع بسببها على البرنامج عبء إبلاغ أو أية أعباء إدارية كبيرة؛</p> <p>(3) أن يرى المدير التنفيذي في قبوله للمساهمة مصلحة للمستفيدين من البرنامج.</p> <p>(د) يجوز للمدير التنفيذي، في حالات استثنائية، تخفيض تكاليف الدعم غير المباشرة، وكذلك، عند الاقتضاء، تكاليف الدعم المباشرة، أو الإعفاء منها فيما يتعلق بأي مساهمات حسب ما يقرره المجلس، إذا ما رأى في مثل هذا التخفيض أو الإعفاء مصلحة للمستفيدين من البرنامج، رهنا بما يلي:</p> <p>(1) ألا يقع على البرنامج بسبب هذه المساهمات عبء إبلاغ إضافي أو أعباء إدارية؛</p> <p>(2) في حالة الإعفاء، أن يكون المدير التنفيذي قد رأى أن التكاليف المطبقة بخلاف ذلك ليست ذات أهمية.</p>	<p>المادة الثالثة عشرة-4: المساهمات</p> <p>وفقاً للمادة الثالثة عشرة-2 من النظام الأساسي، ينطبق ما يلي على المساهمات المقدمة إلى البرنامج:</p> <p>(أ) ما لم تنص أحكام اللائحة العامة على خلاف ذلك، تُقدّم جميع الجهات المانحة مساهمات على أساس "الاسترداد الكامل للتكاليف" الذي يكفل استرداد البرنامج جميع تكاليف الأنشطة الممولة من المساهمة، باستخدام فئات التكاليف التالية، المحددة في المادة العاشرة-2 من اللائحة العامة وفقاً لمعايير الحساب التالية:</p> <p>(1) تكاليف التحويل والتنفيذ التي تُحسب على أساس التكلفة التقديرية؛</p> <p>(2) تكاليف الدعم المباشرة التي تُحسب على أساس النسب المئوية لتكاليف التحويل والتنفيذ المحددة لكل بلد؛</p> <p>(3) تكاليف الدعم غير المباشرة التي تُحسب على أساس النسب المئوية لتكاليف التحويل والتنفيذ التي يقرها المجلس، وتكاليف الدعم المباشرة.</p> <p>(ب) لا يُطلب من الجهات المانحة التي تقدّم مساهمات نقدية غير مخصصة لغرض بعينه أو موجهة لحساب الاستجابة العاجلة أو للاحتياطي التشغيلي، أو المساهمات المقدمة لدعم البرامج والإدارة أو الأنشطة ذات الصلة، تقديم أموال نقدية إضافية أو خدمات للوفاء بالاسترداد الكامل للتكاليف فيما يتعلق بمساهماتها، شريطة ألا يقع على البرنامج بسبب تلك المساهمات عبء إبلاغ إضافي.</p> <p>(ج) يجوز لحكومات البلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والجهات المانحة غير التقليدية الأخرى، حسب ما يقرره المجلس، أن تقدّم مساهمات لا تحقق الاسترداد الكامل للتكاليف، رهنا بما يلي:</p> <p>(1) أن تغطي جهة أو جهات مانحة أخرى كامل تكاليف التشغيل وتكاليف الدعم، من خلال مساهمات عن طريق استرداد جزء من المساهمة بالنقد و/أو عن طريق اللجوء إلى صندوق البرنامج؛</p> <p>(2) أن تكون هذه المساهمات في مصلحة البرنامج، وألا يقع بسببها على البرنامج عبء إبلاغ أو أية أعباء إدارية كبيرة؛</p> <p>(3) أن يرى المدير التنفيذي في قبوله للمساهمة مصلحة للمستفيدين من البرنامج.</p> <p>(د) يجوز للمدير التنفيذي، في حالات استثنائية، تخفيض تكاليف الدعم غير المباشرة، وكذلك، عند الاقتضاء، تكاليف الدعم المباشرة، أو الإعفاء منها فيما يتعلق بأي مساهمات حسب ما يقرره المجلس، إذا ما رأى في مثل هذا التخفيض أو الإعفاء مصلحة للمستفيدين من البرنامج، رهنا بما يلي:</p> <p>(1) ألا يقع على البرنامج بسبب هذه المساهمات عبء إبلاغ إضافي أو أعباء إدارية؛</p> <p>(2) في حالة الإعفاء، أن يكون المدير التنفيذي قد رأى أن التكاليف المطبقة بخلاف ذلك ليست ذات أهمية.</p>

اللائحة العامة: النص المقترح (النص الجديد تحته خط)	اللائحة العامة: النص الحالي
<p>(هـ) يحدد المجلس معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المنطبق على المساهمات المقدمة من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حسب ما يقرره المجلس.</p> <p>(و) تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية تقارير عن المساهمات المقدمة بموجب الفقرتين (ج) و(هـ) أعلاه وعن التخفيضات أو الإعفاءات الممنوحة بموجب الفقرة (د) أعلاه.</p>	<p>(هـ) يحدد المجلس معدل تكاليف الدعم غير المباشرة المنطبق على المساهمات المقدمة من حكومات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حسب ما يقرره المجلس.</p> <p>(و) تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية تقارير عن المساهمات المقدمة بموجب الفقرتين (ج) و(هـ) أعلاه وعن التخفيضات أو الإعفاءات الممنوحة بموجب الفقرة (د) أعلاه.</p>